العدل .. من نحن وكيف نعمل

في ختام عشر سنوات من عمرها، وصدور العدد الأربعين من مجلة (العدل)، وخلال هذه الفترة توالت عبارات الثناء والإعجاب بما تطرحه العدل من نتاج أهل الاختصاص في الفقه والقضاء والدراسات العدلية وفي المستجدات والنوازل، وسدها لفراغ في المكتبة الإسلامية طال انتظاره، وتعهدها باستمرار التطوير والتحديث، واتساع رقعة المستفيدين من طرحها الإسلامي المؤصل بمختلف الوسائل واللغات حتى أصبحت خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة من أبرز الدوريات العلمية المتخصصة في المكتبة الإسلامية.

وفي هذه المناسبة رغبت (العدل) التحدث عن نفسها، لتعرف محبيها بجوانب متعددة من أعمالها وانطباعات نخبة من العلماء والوزراء والمسؤولين والقضاة وطلبة العلم داخل المملكة وخارجها عنها، وتأكيد ما توقعه معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في كلمته في العدد الأول من أن المجلة ستكون وعاء لإثراء مجال القضاء بالدراسات والأبحاث في مختلف الجوانب، ومحاولة من الوزارة لفتح قناة تعين على مزيد من التأصيل، وتسهم في تنشيط حركة الاجتهاد الفقهي والقضائي، وهذا مما يعين القاضي على تقرير الأحكام وتأصيلها ودراسة المستجدات والنوازل والوقائع، وحرصاً على تحسين مستوى الأداء وتقويم ومراجعة المسيرة العلمية والإجراءات في دور القضاء وإتاحة الفرصة لمشاركة عموم الباحثين والدارسين من ذوي العناية في إثراء المجال القضائي بما لديه من بحوث ودراسات وأطروحات.

كما أشار أيضاً إلى ذلك سماحة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى في ذات العدد بأن وزارة العدل سدت ثغرة مهمة كان يحتاجها القضاة بإصدارها مجلة متخصصة بنشر البحوث المعنية بالفقه والقضاء.

وقال: ليجد القضاة والمهتمون بالشأن العدلي منبراً يطرحون عن طريقه استشكالات ومحاولات حلها وليرشدوا إلى مواطن البحوث التي قد لا يهتدي لها الكثير من الباحثين إيقاظاً للهمم وتنويعاً للأساليب في الطرح والإيضاح وللاستعانة بتبادل الآراء والنظر في طريقة التأصيل والاستنباط.

فتحقق بتوفيق الله ما أراده معالي وزير العدل وسماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى -حفظهما الله .

نبذة تأريخية عن إنشاء مجلة العدل

الفكرة والموافقة:

بناءً على ما تقتضيه طبيعة العمل القضائي من الحاجة الملحة إلى إصدار مجلة علمية قضائية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث الفقهية والقضائية وأنظمة الوزارة والقضايا المهمة التي يستفيد منها القضاة، ويجد المهتمون بشؤون القضاء منبراً يطرحون من خلاله دراساتهم وأبحاثهم، ويسترشد طالب العلم من ينابيع المعرفة الشرعية ويجد الباحثون موقعاً رحباً في تنوع أساليب الطرح والإيضاح والنظر في طريقة التأصيل والاستنباط ومعرفة مسائل الحوادث، وأحكام النوازل المستجدة واستخلاص المبادئ التي يقررها مجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز. وبناءً على موافقة المقام السامي رقم ١٦٢٠٧/٥ في ١٣٩٦/٦/١٩هـ المبلغ لوزارة العدل بخطاب معالي وزير الإعلام رقم م/و/ ١٦٦٥ في ١٣٩٦/٧/١٦هـ صدر قرار معالي وزير العدل الشيخ إبراهيم بن محمد آل الشيخ برقم ٢٢١٥ في ١٣٩٧/٤/٢٤هـ والذي يقتضي في مادته الأولى الموافقة على إصدار دورية للوزارة تسمى (مجلة الفقه والقضاء) والمادة الثانية: تشكيل لجنة تتولى الإشراف على هذه المجلة برئاسة وكيل وزارة العدل آنذاك الشيخ راشد بن صالح ابن خنين وعضوية كل من وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية للشؤون القضائية د. حمد بن محمد الفريان ووكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية سعود بن سعد الدريب، وممثل عن مجلس القضاء الأعلى الشيخ فهد بن عبدالله الفارس، وممثل عن مكتب البحوث والوثائق الشيخ سليمان الدحيان والشيخ محمد بن معمر مندوباً عن التفتيش القضائي.

فكانت تلك أول هيئة إشراف على مجلة وزارة العدل.

توالي القرارات:

وبعد عام تقريباً أي في ٣/ ١٣٩٨/٤هـ صدر قرار آخر من معالي الوزير، إذ جاء في الفقرة الثانية منه ما يفيد

برئاسة معالي الوزير للجنة الإشراف، ونصت المادة المذكورة على تولي سكرتارية هذه اللجنة رئيس تحرير المجلة وذلك دون تسميته.

كما وردت في الفقرة الثالثة من القرار أنه يستعان عند الحاجة بأعضاء آخرين من الجهات التالية (مجلس القضاء الأعلى، محكمة التمييز، كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود، المعهد العالي للقضاء).

وكان القرارقد أورد أيضاً شيئاً من بعض الإجراءات المالية والإدارية، ولكنه لم يشر أيضاً إلى لائحة أو خطوات تنفيذية لإصدار المجلة.

وفي ١٤٠٣/١١/١٩هـ صدر خطاب معالي الوزير بتكليف فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية برئاسة تحرير المجلة.

وفي ١٤٠٧/٦/١٠هـ صدر خطاب آخر من معالي الوزير يقضي بتكليف الشيخ محمد بن ناصر الجعوان رئيساً لتحرير المجلة، وكان الشيخ الجعوان قد ندب للعمل في وزارة العدل من عمله في الشؤون الدينية في وزارة الدفاع والطيران، وورد في هذا الخطاب إشارة إلى لائحة للمجلة كانت قد صدرت قبله أشارت بشيء من التفصيل ولكن بعبارات عامة إلى سياسة المجلة وأبوابها وشروط المقالات والمكافآت وغير ذلك، وبدأت مرحلة تنفيذية مهمة إذ تمت الكتابة إلى المئات من القضاة والعلماء والمشايخ من داخل المملكة وخارجها بطلب الإسهام في الكتابة في المجلة، ولكن المجلة لم تظهر إلى النور.

واستمراراً لما سبق من قرارات صدر في ١٤٠٨/١/٢٦هـ قرار معالي الوزير بإنشاء المجلة، وحمل القرار صيغة مشابهة تقريباً لما سبقه من قرارات، غير أنه أشار إلى ضم رئيس تحرير المجلة إلى عضوية لجنة الإشراف التي اقتصرت في هذا القرار على معالي الوزير (رئيساً) وعضوية وكلاء الوزارة الثلاثة.

ومن الملاحظ أن هذا القرار تضمن ذكر الأنظمة واللوائح، كما تحدث عن (البند المخصص للمجلة).

تفعيل القرارات:

وبعد تولي معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزارة العدل أدرك معاليه أن العصر الحديث عهد الثقافة والمعرفة وتدفق المعلومات وازدياد حركة الطباعة والنشر في سبيل نشر العلم والمعرفة، وهذا مما يحتم ضرورة إيجاد مجلة تحمل اسم وزارة العدل وتعمل على إثراء البحث العلمي القضائي

والفقهي وتلقي الضوء على مناشطها وأنظمتها، فأصدر قراره ذا الرقم ١٥٩٤ في ٨/٢٢/ ١٤١٣هـ، المتضمن العمل على إصدار المجلة فصلياً بمعدل أربعة أعداد في كل عام هجري، وتأليف لجنة إشراف من معاليه مشرفاً عاماً وعضوية كل من:

١- الشيخ غنيم بن مبارك الغنيم (عضو مجلس القضاء الأعلى).

٢- الشيخ غيهب بن محمد الغيهب (عضو محكمة التمييز بالرياض).

٣- الشيخ سعود بن سعد بن دريب (وكيل الوزارة للشؤون القضائية).

٤- الشيخ محمد بن إبراهيم الهويش (المفتش القضائي في الوزارة).

٥- الشيخ صالح الجارالله (الباحث الشرعي في الوزارة).

٦- الشيخ محمد بن عبدالله المحيميد (المستشار الشرعي بمكتب وزير العدل).

كما تضمن القرار أن يتولى سكرتارية التحرير الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى (المفتش الإداري) والتحرير الأستاذ محمد بن عبدالعزيز المهيزع المستشار بالوزارة والأستاذ عبدالرحمن قصاب من إدارة المجلة.

كما تضمن القرار تيسير عمل المجلة من المتطلبات الإدارية والمالية من الجهات المسؤولة، وأن هذا القرار ساري المفعول ابتداء من أول عام ١٤١٤هـ، ولكن مرت السنوات ففي ١٤١٨/٥/٥هـ عقد اجتماع برئاسة معاليه بصفته رئيس اللجنة الإشرافية وعضوية عدد من أعضاء اللجنة ومسؤولي الوزارة وبعد مداولات مطولة عن خطوات إصدار المجلة والعوائق التي تقف حائلة أمام صدورها، وفي ١٤١٩/٩/٢٢هـ صدر قرار معاليه ذو الرقم ٤٦٠٨ بإنشاء مجلة تسمى (مجلة العدل) معلناً بذلك تغيير اسمها وجعلها ذات شخصية معنوية مقرها جهاز الوزارة بالرياض، كما تضمن قراره الموافقة على اللائحة المعدة لذلك، (مذللاً كافة العوائق والعقبات التي تقف وراء تأخير الحلم الذي دام أكثر من أربع وعشرين عاماً).

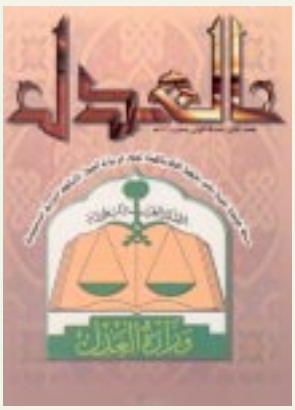

وصدرت تباعاً لهذا الأمر عدة قرارات وتوصيات. كما وجه معاليه بتشكيل لجنة من عدد من المختصين برئاسة مدير عام الشؤون المالية والإدارية لدراسة العرض المقدم من مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية وتم التعاقد معها للقيام بالأعمال التحريرية والتنفيذية والطباعة للمجلة.

ثم صدر قرار معالي الوزير رقم ٥٦٣٠ وتاريخ ١٤١٩/١٢/١٨ هـ بتعيين فضيلة الدكتور علي بن راشد الدبيان القاضي بالمحكمة العامة بمكة المكرمة والمستشار بمكتب معالي الوزير رئيساً لتحرير مجلة العدل.

باكورة الإنتاج:

وبدأ العمل الفعلي منذ القرار السابق، في محرم ١٤٢٠هـ صدر العدد الأول، شارك في باكورة هذه المبادرة الخيرة نخبة من كبار العلماء والقضاء والباحثين، وركزت على

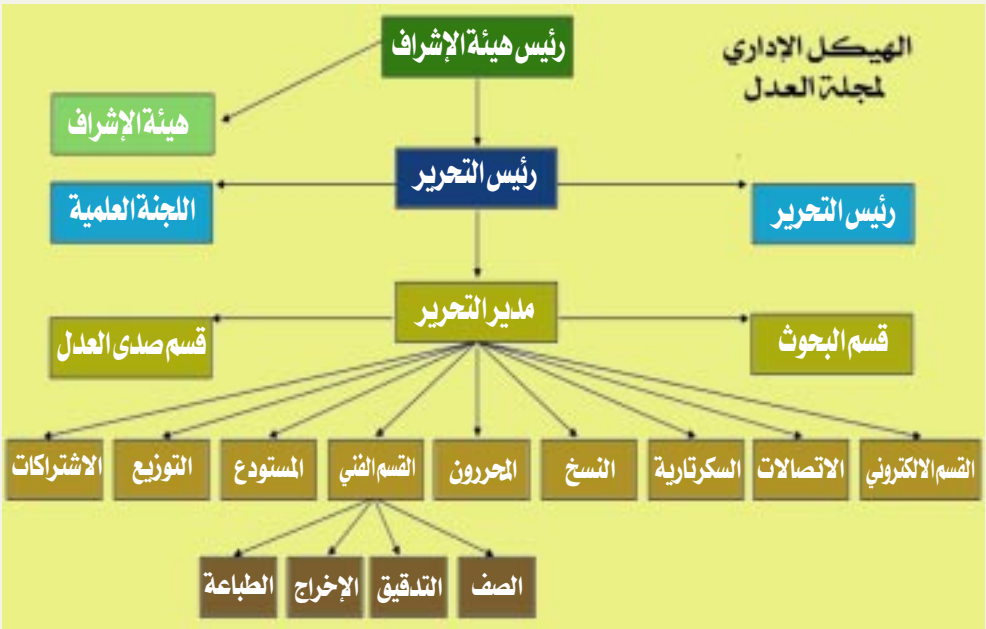

موضوعات العدل والقضاء في الإسلام، واستقلال القضاء في المملكة، والفصل في المظالم وغيرها من الموضوعات المهمة التي تعد لبنة لانطلاق المجلة وإعطاء قاعدة معلوماتية عن العدل والقضاء لتكوين وعي شامل بهذا الجانب الحيوي، فقد ضمت قرابة ٢٥٠ صفحة مليئة بكل جديد مفيد يضم كل عدد ملحقاً إعلامياً يسمى (صدى العدل) هو بمثابة موسوعة تعني بالتوعية القضائية وتلقي الضوء على مناشط الوزارة وإنجازاتها.

وقد صدرت المجلة حافلة بالبحوث والمعلومات القيمة فقهاً ونظاماً وتوثيقاً، فساعدت على تنشيط الاجتهاد في مجال الفقه والقضاء، وأثرت العمل القضائي بالبحوث والدراسات، وأسهمت في تطوير جميع الأحكام والإثباتات والتوثيقات وتتبع النوازل، وساهمت في رفع الوعي الفقهي والقضائي في أوساط المجتمع، ووثقت أعمال وأنشطة الوزارة وإنجازاتها، فكانت مشعلاً ونبراساً للمهتمين والمتابعين وطلبة العلم والمعنيين.

فانطلقت المجلة تنافس قريناتها من المجلات المتخصصة. فكانت حقاً تمثل تتويجاً للجهود المتواصلة التي بذلت لخروجها لتملأ فراغاً كبيراً في الساحة العلمية، وتعد ثمرة يانعة من غراس الاهتمام والحرص، لتعمل وفق أفضل الإمكانات على إثراء العمل القضائي ورفع الأداء وكفايته بما يكفل بحول الله ثبات المنهج واستمرار المنهل من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

إسهام المجلة في تطوير أساليب وإجراءات القضاء

قامت مجلة العدل بدور كبير في مساهمتها في تطوير القضاء وأساليبه وإجراءاته، وذلك بطرح العديد من البحوث والدراسات والآراء، إضافة إلى الأنظمة واللوائح والقواعد والتعليمات والتعاميم والتوصيات والضوابط والاتفاقيات والوثائق التي ساهمت بشكل كبير إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات وتطوير أساليب العمل وإجراءاته. ورفع الوعي العدلي والقضائي لدى المتلقي وجعل ما تطرحه في تطوير القضاء ضمن أولوياتها التي أنشئت من أجلها ففي أعدادها الماضية جرى نشر مجموعة من النظم واللوائح العدلية وغيرها. بل خصصت أحد أعدادها لنشر عدد من الأنظمة العدلية، فأسهمت في رفع الوعي الفقهي والقضائي في أوساط المجتمع، ووثقت أعمال وأنشطة الوزارة وإنجازاتها. فكانت مشعلاً ونبراساً للمهتمين والمتابعين وطلبة العلم والمعنيين، فانطلقت تنافس قريناتها بنشر النظم واللوائح التي تخدم الجميع، ولعل ذلك أسهم في انتشار مجلة العدل وزيادة طلبها. والرفع من شأن القضاء والتوثيق الشرعي، فكانت رافداً من روافد تأصيل القضاء ونظمه وإجراءاته. وقناة من قنوات التواصل العلمي الفقهي والقضائي وسبيلاً حياً لإثراء الساحة العدلية بمزيد من المراجعة والتقويم لصيغ الأحكام وإجراءات التقاضي بمستوى راق مفيد. وصدورها جاء مواكبة للتطور الذي تشهده قطاعات الدولة على كافة الأصعدة، فكانت ثمرة يانعة من غراس الاهتمام والحرص لتعمل وفق أفضل الإمكانات على إثراء العمل القضائي ورفع الأداء وكفايته بما يكفل بحول الله ثبات المنهج واستمرار المنهل من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

أقسام وأبواب المجلة

قسمت المجلة إلى ثلاثة أجزاء:

الأول: قسم البحوث:

تنشر المجلة البحوث الفقهية والقضائية وتركز في الاختيار على أحكام النوازل والمستجدات لإثراء البحث العلمي والاجتهاد الفقهي فالبحث عند وصوله المجلة يقيد بنظام المجلة وتؤخذ بياناته والباحث كاملة ثم ينظر في مدى صلاحيته طبقاً لأهداف المجلة وشروط النشر. ويقوم بمراجعته الباحث الشرعي في المجلة ثم يحال إلى أحد أعضاء اللجنة العلمية لتقييم جودته وصلاحيته للنشربعد استشارة رئيس التحرير بذلك. أما البحث المراد تحكيمه فيتم بعثه إلى ثلاثة محكمين منفصلين يسميهم رئيس التحرير وفق ملائمة تخصص المحكم والبحث. وبعد إجراء الملاحظات والتوجيهات ومعالجتها من الباحث يتم نشره.

الثاني: قسم الموضوعات:

وتنقسم إلى:

١- رسائل علمية:

يتم فيه عرض ملخص لأهم البحوث العلمية في درجتي الماجستير والدكتوراه التي تم بحثها في المعهد العالي للقضاء وذلك من أجل أن يستفيد منها أصحاب الاختصاص ولتحقق رغبة

الكثيرين من القضاء وغيرهم في معرفة تلك البحوث والاطلاع على أبرز ما فيها. وأهمية هذا الباب تكمن في أنه بالنظر إلى مسيس حاجة القضاء والقضاة في عصرنا الحاضر إلى معرفة الأمور المستجدة التي يتعامل معها القاضي في عمله اليومي ولضرورة الاطلاع على الرأي المؤيد بالبحث والاطلاع في القضايا المعاصرة وغيرها من القضايا التي تشكل على كثير من القضاة، فقد حرصت المجلة أن يكون هذا الباب من الأبواب الثابتة فيها.

٢- إجراءات قضائية:

يعرض فيه صفة وطريقة العمل الإجرائية في أنواع القضايا التي يحتاج إليها المراجع من خلال حضوره للمحاكم، ويوضح فيها ما يلزم لهذه القضية أو تلك من متطلبات عملية ومطالب إدراية وصيغ تحريرية، والهدف من هذا الباب الدعوة لفهم هذه الأنواع من القضايا وإدراك متطلباتها وتنزيلها على الواقع العلمي على صفة ينتظم بها هذا العمل على وفق المنشود فقهاً وقضاءً.

٣- قضايا الأحكام:

ويتم فيه عرض الوقائع والنوازل القضائية مع أحكامها لفائدة المختصين، وهذا يصقل مواهبهم ويحكم تجاربهم وخبراتهم، ويكسبهم ملكة تهيئهم لمعرفة تنزيل الأحكام الكلية على الوقائع القضائية.

وقد نقلت إلينا ثروة من الوقائع القضائية مما يستنتج فيه الخصوم، وتنازع فيه المحتكمون، كما حفظت دواوين المحاكم في عصرنا الحاضر صوراً من الأحكام القضائية ووقائعها. لهذا تكمن أهمية هذا الباب من أبواب المجلة الثابتة.

٤- من أعلام القضاء:

في هذا الباب تورد المجلة ترجمة لأحد أعلام القضاء البارزين من أبناء هذا البلد ممن توفاهم الله، يتولى إعداد الترجمة أحد المهتمين من الباحثين أو المتخصصين أو ممن تربطهم صلة بالمترجم له.

ويعرض في هذا الباب نشأة هذا العالم ومراحل طلبه للعلم وتنقلاته وممن تلقى العلم وإسهاماته في نشر العلم الشرعي.

٥- لقاء العدد:

يكون فيه حوار مع أحد أعلام القضاء في المملكة الذين أحيلوا للتقاعد. يطرح على الضيف عدد من الأسئلة حول القضاء والقضاة والمحاكم وما يبديه الضيف من مقترحات وآراء لتطوير أساليب العمل من واقع خبرته الطويلة في العمل القضائي.

الثالث: قسم صدى العدل

وهو بمثابة موسوعة تعنى بالتوعية القضائية، وتلقي الضوء على مناشط الوزارة وإنجازاتها، ويطرح فيه العديد من الزوايا الثابتة والمتحركة والمتغيرة بين فترة وأخرى. ومنها:

أحكام في آيات - من هدي السنة - مصطلحات قضائية - كتاب في القضاء - فتوى قضائية - من قرارات مجلس القضاء الأعلى - تعاميم - أسئلة وردود - مادة نظامية - بريد المجلة - تقرير - استطلاع - ندوة - وجه من الوزارة - في مجلس القاضي - نافذة الصدى - من تراث القضاء - متابعات إخبارية - المحاماة - الكلمة الأخيرة.

فحص وتحكيم البحوث

من المعلوم أن (العدل) تخضع بحوثها الصالحة للنشر إلى فحص لجنة علمية ولجنة تحكيم، فعند ورود البحث واستلامه يتم تقييده، ثم يمر بمرحلة تقييمه وصلاحيته للنشر، وفي حالة صلاحيته يتم بعثه إلى أحد الفاحصين الشرعيين. أما البحوث المحكمة فيتم بعثها إلى ثلاثة متخصصين يتم اختيارهم حسب التخصص، ثم يتم تصوير البحث ثلاث نسخ بعد إخفاء اسم الباحث وعنوانه، ثم ترسل نسخة لكل محكم على انفراد يمهل خلالها المحكم مدة زمنية محددة لفحص البحث وإفادة مدى ملاءمته للنشر ومطابقته لمواصفات البحث العلمي وتدوين الملاحظات والآراء، وبعد إعادته من جميع المحكمين، يتم بعثه للباحث لمعالجة ما عليه من ملاحظات. وعند عودته من الباحث ومراجعة ما أخذ به الباحث من ملاحظات المحكمون وعرض وجهة نظره بما لم ير الأخذ به، وبعد موافقة فضيلة رئيس التحرير يتم إدراجه ليأخذ دوره في النشر. وبعد النشر تقوم إدارة المجلة ببعث ثلاث نسخ إهداء، كما توصي بمنح مكافأة مالية للباحث والمحكمين. كما يتم تغذية نظام مجلة العدل بمعلومات البحث (عنوان البحث- إعطاء رقم للبحث- اسم الباحث.....).

مشروع الترجمة إلى اللغات الحية

تلقت مجلة العدل منذ إصدارها مطالبات بوسائل مكتوبة وهاتفية وشخصية من جملة من الشخصيات أو المؤسسات الإسلامية في مختلف بلدان العالم لتعميم الفائدة مما تنشره مجلة العدل من البحوث الفقهية القضائية المؤصلة وللاطلاع على نهج المملكة في قضائها، تلقت مطالبات بترجمتها إلى اللغات الحية.

فصدرت موافقة معالي وزير العدل على ترجمة أبحاث مجلة العدل إلى اللغة الانجليزية، وصدر أول عدد مترجم مطْلعَ العام ١٤٢٨هـ وهو ترجمة لأبحاث العدد ٣٢ من النسخة العربية ويصدر متزامناً مع النسخة العربية، ثم توالت إصدارات للنسخة الإنجليزية فصدر حتى نهاية العام ١٤٢٩هـ، ثمانية أعداد.

وفي خطط المسؤولين عن مجلة العدل ترجمة المجلة إلى لغات أخرى منها الفرنسية والاوردية والروسية.

مجلة العدل فنياً

رأى المسؤولون في الوزارة أن تسند الجوانب الفنية لإنتاج مجلة العدل إلى جهة إعلامية متخصصة في النشر والطباعة، فوقع الاختيار على مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية لما لها من باع طويلة من الخبرة في هذا المجال، ولما لها من تجارب سابقة في النشر الصحفي المتخصص . فتمت صياغة عقد مع جهة الامتياز (مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية) لتتولى الجوانب الفنية وفق لائحة إصدار مجلة العدل . فتم توقيع العقد من قبل معالي وزير العدل وسعادة مدير عام مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية منذ مطلع العام ١٤٢٠هـ ..ولا يزال العقد يجدد سنوياً ، مع بعض التعديلات التي تتطلبها ظروف كل عام من حيث زيادة أعداد النسخ المطبوعة أو زيادة الصفحات وغيرها من التطوير والتحسين.

٣٧ علماً قضائياً قالوا عن المجلة

اعتادت مجلة العدل اللقاء في كل عدد مع علم من أعلام القضاء للتحدث عن مسيرته العلمية والقضائية، فماذا قالوا عن مجلة العدل.

❖ فضيلة الشيخ/عبدالله بن عبدالرحمن البسام (يرحمه الله).

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالمسجد الحرام ورئيس محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

هذه المجلة ستكون مصدر علم ومصدر إشعاع لكل القراء، وفي طليعتهم القضاة الذين يتولون أمور المسلمين (العدد٣)

❖ فضيلة الشيخ/عبدالله بن سليمان بن منيع عضو هيئة كبار العلماء وعضو محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

فقد أسندت إلى رجال أفاضل لهم معيارهم العلمي وقيمتهم الاعتبارية واهتمامهم بهذه المجلة التي هي في الواقع مجلة العدل ومجلة البحث العلمي الذي يجب أن تكون هذه المجلة متميزة به، ومتصفه به، ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق لها. (العدد٤).

❖ فضيلة الشيخ/ حسن بن زيد النجمي (يرحمه الله). عضو محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

في الواقع أنا سررت بإصدار هذه المجلة العلمية لاهتمامها بنشر العلم الشرعي والأحكام الفقهية، وهي بلاشك ستكون رافداً من روافد التحصيل العلمي المدروس، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق القائمين عليها، وفي مقدمتهم معالي وزير العدل رئيس لجنة الإشراف على هذه المجلة، وان ينفع بها المسلمين. (العدد٥).

❖ فضيلة الشيخ/ علي بن سليمان الرومي (يرحمه الله) عضو محكمة التمييز بالرياض سابقاً.

هذه المجلة سدت ثغرة كان ينبغي أن تسد منذ سنوات، لما تحتويه من بحوث علمية متميزة وجادة قام بكتابتها أهل الخبرة والمعرفة، وتزداد الثقة بهذه البحوث حين نرى أن كتابها هم القضاة أنفسهم الذين مارسوا القضاء وزاولوه، فجمعت أبحاثهم بين النظرية والتطبيق. وإصدار هذه المجلة يحتاج إلى جهود كبيرة، أسال الله تعالى أن يعين القائمين عليها، ومما يعينهم على ذلك أن يدرك القضاة جميعاً أن المجلة مجلتهم وأن عليهم أن يقرأوها بدقة وتمعن وأن يشاركوا في إعداد بحوثها ومناقشتها وأن تكون رابطة للقضاة بينهم يتداولون فيها الرأي ويتشاورون، وبهذا تؤدي رسالتها وتعين القضاة على أداء رسالتهم العظيمة. (العدد٦).

❖ فضيلة الشيخ/ رشيد بن محمد القيسي (يرحمه الله) القاضي بمحكمة حقل سابقاً.

❖ هي فكرة طيبة حسنة ممتازة، وهي تنشيط للقضاة والمهتمين ويشكر على ذلك معالي وزير العدل والقائمين عليها، وعلى القضاة أن يدركوا أن المجلة مجلتهم، وأن عليهم أن يقرأوها بدقة وتمعن،

وأن يشاركوا في إعداد بحوثها ومناقشتها، وأن تكون رابطة للقضاة بينهم. (العدد٧).

❖ معالي الشيخ / منصور بن حمد المالك رئيس ديوان المظالم المكلف.

مجلة العدل إصدار استبشر له الجميع، فهي منبر إعلامي متخصص في القضاء في المملكة، وصدورها يعتبر عوناً لكل قاض ولكل من له صلة بالقضاء، ونشراً للقضاء الشرعي وبياناً لتفرده وريادته، وحجة على الكافة، وتعتبر المجلة توثيقاً لما وصل إليه القضاء في المملكة من ازدهار، والحاجة إلى هذه المجلة عظيمة، نسأل الله تعالى للمجلة والقائمين عليها كل نجاح، ونرجو من القضاة وذوي الاختصاص مدها بالبحوث المتخصصة، كما نرجو من القائمين على المجلة الاهتمام بالبحوث القائمة على استقصاء التأصيل الشرعي وأقوال أهل العلم، والبحوث التي تكثر وتتكرر الحاجة إليها، وتقديم ذلك على ما سواه. (العدد ٨).

❖ فضيلة الدكتور/جابر بن علي بن مهدي الطيب عضو محكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً (يرحمه الله).

إصدار هذه المجلة من وزارة العدل عمل عظيم، يجب أن يقابل من القضاة وغيرهم بالترحاب والتشجيع والمؤازرة حتى تؤتي ثمارها يانعة طرية، ونسأل الله لها النجاح وللقائمين عليها التوفيق والسداد. (العدد١٠).

❖ فضيلة الشيخ/عبدالرحمن بن عبدالله العجلان رئيس محاكم منطقة القصيم سابقاً والمدرس بالمسجد الحرام.

لقد سدت فراغاً طالما اشتقنا إلى ملئه، ولقد وجدت بحمدالله على أحسن مستوى من القوة العلمية والتنظيمية والإتقان.أرجو من الله أن يوفق القائمين عليها ويعينهم ويسدد خطاهم ويحقق لهم مايصبون إليه من الاستمرار على هذا المستوى الجيد والأداء الحسن وطرق أبواب كثيرة الناس في أمس الحاجة إليها. (العدد١١).

❖ فضيلة الشيخ/محمد بن سليمان آل سليمان القاضي بالمحكمة الكبرى بالدمام سابقاً.

المجلة ولله الحمد ممتازة وقيمة ونشجع الإخوة القائمين عليها ونشكر لهم جهدهم المبذول لخدمة الإسلام والمسلمين، ونوصيهم بالجد والحرص على إفادة المطلعين، وليعلموا بأنه ليس المقصود إصدار عدد ما، كلاً، ولكن هي أمانة ألقيت على كواهلهم، فالله الله في الانتقاء الجيد والمفيد من المواضيع، وأسأل الله التوفيق والسداد لنا ولكم. (العدد١٢)

❖ فضيلة الشيخ/ عبدالله بن إبراهيم الغفيلي القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

إن هذه المجلة قضائية ويستفيد منها كل القضاة، فكل عدد يشتمل على توجيهات للقضاة وإبداء بعض الخبرات التي مر بها القضاة السابقون وهذا مما يفيد القضاة وينور طريقهم في حل المشكلات على الوجه الشرعي السليم. وفق الله وزير العدل ووفقكم جميعاً وسدد خطاكم على إصدار هذه المجلة النافعة إن شاء الله. (العدد١٣).

❖ فضيلة الشيخ /محمد بن الطيب بن محمد اليوسف(يرحمه الله) القاضي بالمحكمة العامة بمحافظة الطائف سابقاً (يرحمه الله).

إن إصدار مجلة العدل كان عملاً جليلاً وجهداً

كبيراً يضاف إلى ماتقوم به وزارة العدل في نشر الثقافة الإسلامية وتركيز بناء العدالة، وفقها الله تعالى وسدد خطاها. (العدد١٤).

❖ فضيلة الشيخ/صالح بن محمد بن عبدالعزيز الشثري القاضي بمحكمة الدلم سابقاً.

مجلة العدل مجلة علمية قضائية متخصصة تعنى بنشر الابحاث الفقهية والقضائية وأنظمة ولوائح وتعاميم الوزارة، وتعالج بعض القضايا المهمة، لذا يستفيد منها القضاة وغيرهم، فلا شك أن إصدارها مهم جداً وأمر يواكب تطور وزارة العدل، وليس لي من إضافة، فالقائمون عليها فيهم الخير والبركة (ولكن حبذا أن يكون صدورها في الوقت المحدد، ثم إنني ألاحظ حسب ما يقرأ علي أن بعض البحوث طويلة، فلو كانت مختصرة أو مجزاة لضمت المجلة أكبر عدد ممكن من البحوث والموضوعات). (العدد١٥)

❖ فضيلة د/عبدالعزيز بن محمد بن سعد الحميِّر القاضي في حوطة بني تميم سابقاً.

من المحاسن التي ستبقى لمعالي وزير العدل وفقه الله ورعاه إصدار هذه المجلة وتولي الإشراف المباشر عليها، فقد كان الجميع ينتظرها بشوق، وبخاصة القضاة وطلاب العلم والباحثون في الأمور القضائية والعدلية فقد سدت فراغاً طالما اشتقنا لملئة، فكان حضورها قوياً وموضوعاتها متميزة، فكانت مرآة عاكسة لأنظمة الوزارة، فأشكر القائمين عليها وأخص بذلك معالي الوزير وهيئة الإشراف وفضيلة رئيس التحرير وإدارة التحرير عموماً وكل من ساهم فيها وأعطى من وقته نفعاً للناس وقدم مايستطيعه من علم ومعرفة لتوعية الآخرين سائلاً الله التوفيق للجميع. (العدد١٦).

❖ فضيلة الشيخ /عبدالعزيز بن يحيى اليحيى رئيس محاكم محافظة الاحساء سابقاً.

لاريب في أن مجلة العدل المذكورة مجلة هادفة نافعة. (العدد١٧).

❖ فضيلة الشيخ/ محمد بن عبدالعزيز آل فاضل السبيعي القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

مجلة العدل منبر إعلامي للقضاء جاءت في الطريق الصحيح وأصبحت من المجلات التي تتطلبها المكتبة العدلية وأصبحت الآن تعبر عن شخصية وزارة العدل وبمثابة النافذة التي يطل من خلالها المتابع لمناشط الوزارة، ويحرص عليها المختص والباحث وطلاب العلم، وهي مرجع للقاضي ومنارة شامخة لمنسوبي الوزارة عموماً، والمطلع عليها يخرج بفوائد ومعارف جديدة وانطباع جيد، وإخراجها الفني وحجمها المميز الذي استرعى الأنظار صيرَّها جزءاً مهماً ينتظره المهتم والمطلع. (العدد٢٠).

❖ فضيلة الشيخ عبدالله بن حمود العقلاء عضو محكمة التمييز بالرياض سابقاً.

مجلة العدل ممتازة وقيمة، فيها خلاصة علم العلماء من الأفكار والثقافة وبحث العلوم النافعة، فالشكر للقائمين عليها وعلى رأسهم معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، هذا وليس غريباً، فإن آباءه كرَّسوا جهودهم في نشر الدعوة لله ونفع المسلمين. (العدد٢٣).

❖ **فضيلة الشيخ / إبراهيم بن يوسف الفقيه القاضي برئاسة محاكم منطقة عسير سابقاً.**

مجلة العدل مجلة علمية فقهية ثقافية اجتماعية قضائية تعنى بشؤون القضاء والقضاة، اشتملت في منهجها على جميع الأصول المفيدة علمياً ودعوياً، وهي من أهم المصادر الشرعية على مستوى العالم، وبطابعها العلمي تنسجم مع اسمها (مجلة العدل) في الظل الإعلامي الراهن. (العدد٢٤).

❖ **فضيلة الشيخ / عبدالله بن محمد بن عبيد رئيس محاكم الحدود الشمالية سابقاً.**

لقد أحسنت وزارة العدل بإصدار المجلة القضائية التي يستقي منها القضاة من خلال البحوث والأنظمة واللوائح المنشورة وعرض بعض الخبرات التي مر بها القضاة السابقون، مما يفيد القضاة، فهي أشبه بالمجلس العلمي للقضاة. (العدد٢٥).

❖ **فضيلة الشيخ / هاشم بن سعيد بن علي النعمي القاضي بالمحكمة الجزئية في أبها سابقاً.**

مجلة العدل من الضرورات التي تتماشى مع التطورات، وهي المرآة العاكسة لمناشط الوزارة، فكانت أداة إعلامية نافعة واكبت الأحداث والتطلعات، فكانت على المستوى المأمول، وأتمنى أن تصل المجلة إلى كافة المناطق وتدخل إلى أروقة المحاكم وعرض ما يدور فيها لتبصير المتلقي ،والتواصل مع القضاة على مكاتبهم لزرع القناعة لديهم بالإسهام في نجاح المجلة التي أنشئت من أجلهم. (العدد٢٨).

❖ **فضيلة الشيخ / محمد بن عبدالله بن عودة الرئيس العام لتعليم البنات سابقاً.**

مجلة العدل -بلا شك- إنجاز متميز، وقد خطت المجلة خطوات رائدة لتحقيق الأهداف التي من أجلها تم إصدارها، كما ساهم وجودها في إثراء العلوم الشرعية والقضائية. (العدد٢٩).

❖ **فضيلة الشيخ / محمد بن ابراهيم الحديثي رئيس محاكم منطقة عسير سابقاً.**

مجلة العدل التي تصدرها وزارة العدل فصلية تعتبر من أنفس المجلات الفقهية لما تشتمل عليه من قواعد وأصول شرعية تفتخر بها وزارة العدل، فهي دروس علمية وعملية لأصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية، وفي طياتها من الخبرات القضائية والبحوث العلمية ما يكون مرجعاً، ومرتعاً خصباً للباحثين في الفقه الإسلامي. (العدد٣١)

❖ **فضيلة الشيخ / سليمان بن عبدالعزيز آل سليمان رئيس محكمة التمييز بالرياض سابقاً.**

مجلة العدل أصبحت صوتا للعدل في أصقاع المعمورة، حضورها القوي وإخراجها المميز وبحوثها المحكمة وملحقها الإعلامي وراءه أسرة تحرير مثلى حريصة على كل ما يحقق التطور والفائدة ويصل بها إلى التفاعل مع المختصين والباحثين. (العدد٣٢).

❖ **فضيلة الشيخ/ غنيم بن مبارك الغنيم عضو مجلس القضاء الأعلى سابقاً.**

لقد كان لصدور مجلة العدل بهجة وسرور سعد بها الكثير، فقد سدت فراغاً كبيراً وفرح بها القضاة والمختصون ممن يهمهم الاطلاع على البحوث

العلمية المفيدة ومما له مساس بالقضاء وأنظمته وتعليماته، إنه لتغمرني السعادة وأنا أرى هذا الإصدار الجميل وهذا السفر الجليل يهل علينا بطلعته البهية، فتتلقفه الأفئدة بنهم وشغف. (العدد٣٤).

❖ فضيلة الشيخ/ محمد بن أحمد بن محمد العسكري القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

مجلة العدل إحدى المنارات التي أخذت مكانها في الآونة الأخيرة، أنها لما تشمل عليه من دراسات علمية وتنظيمية (العدد٣٥).

❖ فضيلة الشيخ/ محمد إبراهيم بن عبدالله الهويش عضو محكمة التمييز بالرياض سابقاً.

مجلة العدل أدت دوراً كبيراً في نشر البحوث ورفع الوعي العدلي، وقد أدى صدورها باللغة الإنجليزية إلى توسع انتشارها، والمجلة إضافة إلى ما سبق تضم ملحقاً إعلامياً يعنى بتغطية الأنظمة والتعاميم والأخبار والتقارير وحبذا أن يصدر هذا الملحق مستقلاً لإبراز الجهود من خلاله، بعيداً عن كونه داخل المجلة. (العدد٣٨)

❖ فضيلة الشيخ محمد بن مشاري المعمر المفتش القضائي وقاضي محكمة التمييز بالرياض سابقاً.

من الأعمال الرائدة التي قامت بها وزارة العدل مشكورة تأسيس منابر علمية قوية، إنها مجلة (العدل) و(المدونة القضائية) وغيرها من كتب الفقه والقضاء، اهتماماً منها بالفكر والرأي، وشحذ الهمم بالبحث في النوازل والمستجدات، وإثراء العمل القضائي بالبحوث والدراسات والمعلومات التي تعين المدارك وتزيد الحصيلة العلمية وتطوير صيغ الأحكام والإثباتات والتوثيقات، وتساهم في تطوير إجراءات التقاضي وتوثق أعمال الوزارة ومناشطها، وتساهم في رفع الوعي الفقهي والقضائي في أوساط المجتمع من خلال التواصل الإعلامي، فقد نجحت المجلة في استقطاب الباحثين والمتخصصين ولا أدل على نجاحاتها المتواصلة من ذلك الانتشار الواسع في داخل المملكة وخارجها. (العدد٣٩).

❖ فضيلة الشيخ محمد بن عبدالله بن محفوظ بن معيذر القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

المتتبع لمسيرة مجلة العدل يجدها تركز على الجانب الفقهي والقضائي من خلال البحوث المنشورة، وأتمنى التوازن في النشر من خلال هذين الموضوعين، فكلاهما مكمل للآخر، لكن أتمنى أن يغلب الجانب القضائي الإجرائي لتعم الفائدة من خبرات القضاة السلف للقضاة الخلف، وتكون نبراساً يهتدي به القاضي في ممارسته. كما استرعى نظري نشر الأنظمة التي نحن بأمس الحاجة إليها والتي يستفيد منها الكل. كما أن إلقاء الضوء على تاريخ القضاء والمحاكم فيه نوع من توثيق المعلومة للرجوع إليها وقت الحاجة. وأطلب زيادة التركيز على منا شط مجلس القضاء الأعلى ومحاكم الإستئناف مقارنة بوزارة العدل والمحاكم. (العدد٤٠).

الخدمات الإلكترونية

رسائل الـ (SMS)

أدخلت إدارة التحرير هذه الخدمة منذ مطلع العام ١٤٢٩هـ للاستفادة من هذه التقنية في التواصل مع المتعاملين مع المجلة، ومن مميزات هذه الخدمة التواصل المباشر السريع بين إدارة التحرير وكافة المعنيين والمهتمين بالمجلة، اختصاراً للوقت والجهد، والتنسيق بينهم فيما يخدم أعمال المجلة عن طريق إرسال رسالة نصية من الشبكة العنكبوتية إلى الهاتف النقال للمستفيد من مجلة العدل.

موقع المجلة على شبكة الإنترنت

انطلاقاً من حرص المسؤولين بالوزارة، وفي مقدمتهم معالي الوزير الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ -على الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة التي توصل إلى الحكومة الإلكترونية، ولسهولة التواصل مع جميع المهتمين والمعنيين، جاءت فكرة إطلاق موقع لمجلة (العدل) على الشبكة الإلكترونية العالمية (الإنترنت).

وبعد مراحل الإعداد والتجارب تم إطلاق موقع المجلة على شبكة(الإنترنت)مطلع العام ١٤٢٨هـ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الموقع مقصدا للقضاة وطلبة العلم والباحثين والمحامين والمهتمين للاطلاع والفائدة.

وأخذت المواقع المتخصصة تحيل إليه وتنقل عنه، وألحق بالموقع جميع إصدارات المجلة، إضافة إلى الخدمات على النحو التالي:

- يتوسط صفحة الموقع عناوين أبحاث العدد الحالي وقت زيارة الموقع وبجانبيها كلمة معالي وزير العدل وكلمة رئيس التحرير لنفس العدد.
- البيانات الأساسية: تم فيه التعريف بالمجلة ومصدرها، وأسفل منه تم وضع روابط البيانات الأساسية عن المجلة: هيئة الإشراف/هيئة التحرير/أهداف المجلة/قواعد النشر/

الاشتراكات.

❖ شريط العدل: وفيه تعرض عناوين أخبار مجلة العدل ومواعيد الصدور وبعض التنبيهات المهمة.

❖ النسخة الإنجليزية: وفي الجهة اليسرى اسفل شريط العدل وضع رابط تحويل المجلة إلى النسخة الإنجليزية.

❖ تصنيف الأبحاث: وفقا للتصنيف الموضوعي في وزارة العدل طبِّق تصنيف أبحاث مجلة العدل، وعن طريق موضوع البحث يصل الزائر إلى الأبحاث التي نشرت في جميع أعداد المجلة في ذات الموضوع.

❖ الإرشيف: وفيه تم عرض أرقام أعداد مجلة العدل حتى العدد٤٠الصادرفي شوال ١٤٢٩هـ ،ويستطيع الزائر الضغط على أي رقم معروض ليتم تحويله لتصفح ذلك العدد، كما وضع أسفل رابط الإرشيف رابط شبيه، وتم به وضع صور لأغلفة جميع الأعداد المذكورة.

❖ بحث: بكتابة المعلومة المراد البحث عنها يتم إيجاد أي مادة يحتوي عنوانها على نفس الكلمة التي يبحث عنها، وسيتم مستقبلاً إن شاء الله البحث بجميع محتويات الموقع.

❖ أبحاث المجلة: يجد الزائر فيه جميع أبحاث المجلة التي نشرت مرتَّبة حسب العدد.

❖ رسائل علمية: يجد فيه الزائر جميع ملخصات الرسائل العلمية التي نشرت في أعداد المجلة.

❖ إجراءات قضائية: يتم فيه شرح المتطلبات والإجراءات لنوع من أنواع القضايا.

❖ قضايا وأحكام: في هذا الحقل يجد الزائر عرضاً لقضية ما شاملة للحكم الذي صدر فيها.

❖ من أعلام القضاء: يتم فيه عرض ترجمة لعلم من أعلام القضاء في المملكة.

❖ لقاء العدد: يعرض فيه مقابلة تمت مع أحد أصحاب الفضيلة القضاة الذين أحيلوا على التقاعد، يتعرض فيه لسيرته العلمية والعملية، ويعرض خلال خبرته الطويلة في القضاء الآراء والمقترحات لتطوير مرفق القضاء.

❖ صدى العدل: موسوعة تعنى بالتوعية القضائية وتلقي الضوء على مناشط الوزارة وإنجازاتها.

❖ اتصل بنا: يستطيع الزائر تدوين مطالبه وملاحظاته واستفساراته وإرسالها لإدارة التحرير مباشرة من هذه الصفحة.

كما يحتوي الموقع على بعض الروابط الخدمية، مثل صور الأغلفة والتقويم الهجري، إضافة إلى رابط خاص بالاشتراك يستطيع الزائر عن طريقه طلب بطاقة الاشتراك بالمجلة وملء بياناتها.

وللتنبيه يحتوي الموقع بنسخته الإنجليزية على ترجمة للمواد المنشورة ابتداء من العدد ٣٢، علماً إن النسخة الإنجليزية تصدر متزامنه مع النسخة العربية بعدد سابق.

برنامج نظام مجلة العدل

نظام مجلة العدل هو مجموعة الإجراءات أو الأنشطة الآلية الي تمكّن هذه الإدارة من إنجاز أعمالها المتعددة بطريقة سهلة ميسرة من خلال تحويل العمل اليدوي إلى عمل آلي منظم دقيق يخدم أغراض الإدارة.

أهداف النظام:

يهدف النظام إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحويل العمل داخل إدارة مجلة العدل إلى عمل آلي في كل ما يتعلق بالأنشطة المتعلقة بهذه الإدارة.
- تثبيت المعايير الأساسية التي يتم على أساسها التعامل مع إصدار وتوزيع المجلة.
- سهولة التعامل مع الإدارات والجهات والأشخاص المرتبطين بأعمال إدارة مجلة العدل.
- استخراج تقارير بأنواع مختلفة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من النظام.

الوظائف العامة التي تؤدى من خلال النظام:

صممم هذا النظام ليقوم بعدة وظائف من شأنها أن تمكن المستخدم من أن يستفيد من النظام في عدة مجالات. والوظائف التي يمكن أن تؤدي من خلالها نظام مجلة العدل يمكن التعامل معها من خلال شاشات البيانات أو من خلال الشاشات التي يتيحها النظام للتعامل من قبل المستخدم، فتتيح هذه الشاشات أداء هذه الوظائف من خلال الأدوات والمفاتيح المخصصة لكل هذه الوظائف في شاشات النظام. وهذه الوظائف تتمثل في التالي:

- إدخال البيانات.
- البحث المباشر.
- البحث المفهرس.
- تعديل البيانات.
- حذف وإلغاء البيانات.

وتساعد شاشات التنبيه المتضمنة للنظام المستخدم على أداء هذه الوظائف، وذلك في حالات الأخطاء وحالات التأكيد لعمليات الحذف وخلافه.

من ناحية التعامل مع هذه الوظائف قد يتاح بعضها لمجموعة من مستخدمي النظام دون الأخرى، أي أن هذه الوظائف قد لا تكون متاحة للتعامل أو الاستخدام من قبل كل مستخدمي النظام، ويحدد ذلك حسب طبيعة عمل المستخدم. بمعنى أن المستخدم الذي لا يتطلب عمله إدخال بعض البيانات إلى النظام، لا تتاح له هذه الوظيفة لدى استخدامه للنظام.

مشاركة المجلة في مناسبات الوزارة

تشكل الملتقيات والندوات والمؤتمرات التي تقيمها الوزارة فرصة ثمينة للالتقاء بالعلماء والباحثين والمختصين والمعنيين، ولما لهذه الملتقيات من أهمية بالغة وتسليط إعلامي بارز شاركت مجلة العدل في جميع المنتديات والملتقيات التي تقيمها الوزارة لعرض أعدادها الصادرة وتوضيح أهدافها وشروط النشر فيها عن طريق اللوحات الإرشادية، ومن هذه الملتقيات ندوة القضاء والأنظمة العدلية الأولى بالرياض في العام ١٤٢٥هـ وما تلاها من ندوات في مختلف مناطق المملكة، والملتقى الثاني للتحكم السعودي في الخبر ومعرض (كن داعياً) ومهرجانات الجنادرية وغيرها من الملتقيات.

توزيع المجلة والجهات المستفيدة منها

يتم توزيع مجلة العدل على المستفيدين داخل المملكة وخارجها، توزع المجلة على أصحاب السمو الأمراء والوزراء وكبار المسؤولين في الدولة والقضاة وكتاب العدل وأساتذة الدراسات العليا، وفي الخارج توزع عن طريق السفارات السعودية على الملحقات الثقافية والجهات المعنية والشخصيات المتخصصة في الفقه والقضاء الإسلامي والدراسات العدلية والأنظمة والقوانين، وكذلك توزيع المجلة على السفارات الأجنبية في المملكة بنسختها العربية

والإنجليزية، فيوزع ويهدى منها ما يقارب ثمانية آلاف نسخة باللغتين العربية والإنجليزية.

ويلاحظ تزايد طلب الأعداد السابقة من الداخل والخارج لما للمجلة من مكانتها العلمية، ولما تحتويه من موضوعات وأبحاث قيمة يتطلب معه الأمر إلى حرص الحصول عليها وضمها لمكتبة الفرد ولبقاء مادتها العلمية دون نضوب.

أصداء وانطباعات

وجدت المجلة قبولاً وترحيباً يعكس شعور الانتماء إلى هذا المرفق المبارك ويحدوه ذلك القبول التوجه الجماعي لخدمة شريعة الله السمحة والرفع من شأن القضاء والتوثيق الشرعي، فكانت تزكيات أعتز بها القائمون على هذه المجلة وإجازات فخروا بها ودوافع أعانتهم بعد عون الله على المضي قدماً في رسم وتخطيط متأصل لهذه المسيرة المباركة، محاطاً بعون الله

وتوفيقه ثم بالدعم غير المحدود من مسؤولي الوزارة ومساندة القراء وتشجيعهم، فكانت أصداء المجلة لدى ولاة الأمر ورجال الدولة ذات بعد استراتيجي في تكوين لبنة وإضافة علمية في المكتبة العربية والإسلامية. ومنبعاً يرتوي منه الدارسون والباحثون في أنحاء العالم الإسلامي والمؤسسات العلمية الإسلامية في أنحاء المعمورة، وهذا مما ضاعف المسؤولية على القائمين عليها وضاعف الجهود المبذولة في إيصالها لأكبر عدد ممكن، فتوالت ردود الفعل المرحبة وانهال العديد من الخطابات التي تثني وتؤكد النجاحات التي تحققت، فكان مزيداً من دفعات معنوية أدت إلى بذل المزيد من الجهود للرقي بمستوى المجلة لتحقيق أهدافها المرسومة، ونعتت تلك الخطابات مجلة «العدل» بأنها رافد من روافد تأصيل القضاء ونظمه وإجراءاته، وقناة من قنوات التواصل العلمي الفقهي القضائي وبها الطرح المتميز في مجال الدراسات والبحوث القضائية، أنها سبيل حي لإثراء الساحة العدلية بمزيد من المراجعات والتقويم لصيغ الأحكام وإجراءات التقاضي بمستوى راقي.

لقد أبدى المطلعون عليها استحسانهم وإعجابهم بالمستوى المتقدم الذي أصبحت عليه المجلة من خلال قيمتها العلمية وصورتها الإخراجية. وأسرة المجلة وهي تشكر الجميع على شعورهم ومشاركتهم تتقدم إلى كافة المهتمين بالمجلة من قضاة وكتاب عدل ومحامين وأساتذة جامعات متخصصين بوافر التقدير على مزيد عنايتهم وتفاعلهم وتحيي فيهم روح التعاون والتجاوب، متمنية التواصل من العموم لإنجاح مسيرتها التي تساهم بشكل كبير في تطوير الجهاز القضائي خاصة والعدلي عامة بجميع جوانبه.

بيان إحصائي عن مواد المجلة خلال السنوات العشر الأولى لصدورها

العدد	وقت الصدور	الصفحات	البحوث	النسخ	مواضيع الصدى
١	محرم ١٤٢٠هـ	٢٤٨	٩	٥٠٠٠	٦
٢	ربيع الآخر ١٤٢٠هـ	٢٤٨	٩	٥٠٠٠	٩
٣	رجب ١٤٢٠هـ	٢٤٤	١٢	٥٠٠٠	١٠
٤	شوال ١٤٢٠هـ	٢٤٤	٦	٥٠٠٠	١٠
٥	محرم ١٤٢١هـ	٢٤٤	٥	٥٠٠٠	١٣
٦	ربيع الآخر ١٤٢١هـ	٢٥٢	٥	٥٠٠٠	١٠
٧	رجب ١٤٢١هـ	٢٤٤	٤	٥٠٠٠	١١
٨	شوال ١٤٢١هـ	٢٤٤	٦	٥٠٠٠	١٤
٩	محرم ١٤٢٢هـ	٢٤٤	٩	٦٠٠٠	١٥
١٠	ربيع الآخر ١٤٢٢هـ	٢٤٤	٨	٦٠٠٠	١٦
١١	رجب ١٤٢٢هـ	٢٤٤	٩	٦٠٠٠	١٧
١٢	شوال ١٤٢٢هـ	٢٧٦	٦	٦٠٠٠	١٤
١٣	محرم ١٤٢٣هـ	٢٤٨	٧	٨٠٠٠	١٦
١٤	ربيع الآخر ١٤٢٣هـ	٢٦٨	٥	٨٠٠٠	١٣
١٥	رجب ١٤٢٣هـ	٣٠٤	٥	٨٠٠٠	١١
١٦	شوال ١٤٢٣هـ	٢٨٤	٨	٨٠٠٠	١٣
١٧	محرم ١٤٢٤هـ	٢٥٦	٨	٨٠٠٠	١٣
١٨	ربيع الآخر ١٤٢٤هـ	٢٦٨	٩	٨٠٠٠	١٣
١٩	رجب ١٤٢٤هـ	٢٢٦	١٠	٨٠٠٠	١١
٢٠	شوال ١٤٢٤هـ	٢٣٦	٦	١٠٠٠٠	٩
٢١	محرم ١٤٢٥هـ	٢٦٨	٥	١٠٠٠٠	٨
٢٢	ربيع الآخر ١٤٢٥هـ	٢٦٠	١٢	١٠٠٠٠	١١
٢٣	رجب ١٤٢٥هـ	٢٦٨	١١	١٠٠٠٠	٩
٢٤	شوال ١٤٢٥هـ	٢٦٢	١٠	١٠٠٠٠	١١
٢٥	محرم ١٤٢٦هـ	٢٩٠	١٠	١٠٠٠٠	١١
٢٦	ربيع الآخر ١٤٢٦هـ	٢٩٠	٩	١٠٠٠٠	١٠
٢٧	رجب ١٤٢٦هـ	٢٨٦	٩	١٠٠٠٠	١٠
٢٨	شوال ١٤٢٦هـ	٢٩٤	١٣	١٠٠٠٠	مخصص
٢٩	محرم ١٤٢٧هـ	٢٩٨	١٠	١٠٠٠٠	٩
٣٠	ربيع الآخر ١٤٢٧هـ	٢٩٠	٨	١٠٠٠٠	١٠
٣١	رجب ١٤٢٧هـ	٢٩٦	١٣	١٠٠٠٠	٧
٣٢	شوال ١٤٢٧هـ	٢٧٨	١٢	١٠٠٠٠	٩
٣٣	محرم ١٤٢٨هـ	٣١٠	١٢	١٠٠٠٠	١١
٣٤	ربيع الآخر ١٤٢٨هـ	٣١٠	١٣	١١٠٠٠	١٢
٣٥	رجب ١٤٢٨هـ	٣٢٢	٢٥	١١٠٠٠	١٠
٣٦	شوال ١٤٢٨هـ	٣٢٨	١٠	١١٠٠٠	١٠
٣٧	محرم ١٤٢٩هـ	٢٢٦	١٠	١١٠٠٠	١٠
٣٨	ربيع الآخر ١٤٢٩هـ	٣٢٢	٩	١١٠٠٠	١١
٣٩	رجب ١٤٢٩هـ	٣٢٢	١١	١١٠٠٠	٩
٤٠	شوال ١٤٢٩هـ	٣٤٠	١٤	١١٠٠٠	مخصص

حقائق وأرقام خلال عشر سنوات من إصدار المجلة

الرقم	الحقيقة
٤٣٠,١٠٠	نسخة باللغة العربية
١,٦٠٠	نسخة باللغة الإنجليزية
٤١	نظاماً ولائحة واتفاقية تم نشرها
٤٠	علماً تمت الكتابة عن سيرتهم
٤٠	حواراً مع قضاة متقاعدين
٤٠	عدداً صدر باللغة العربية
٨	أعداد صدرت من المجلة باللغة الإنجليزية
٢٠٦	موضوعات بحثية جرى نشرها
٦٤٠	موضوعاً في (صدى العدل)
١٢٠	سؤالاً تم نشر إجابتها
٦٦	دولة يتم بعث المجلة لها
٨١	سفارة وملحقية ومركز
٨٠٠	نسخة اشتراكات مثبتة
٦,٥٠٠	نسخة إهداء منتظم
٢٠٠	نسخة إهداء متحرك
٢٠٠	نسخة تجليد فاخر
٢,٠٠٠	نسخة لأساتذة الدراسات العليا
٢,٠٠٠	نسخة لمراكز البيع
٣٠٠	نسخة للخزن الإستراتيجي
٢,٩٠٠	نسخة لمنسوبي الوزارة

تميزت بحوثها بالأصالة

سماحة الشيخ/ عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ
المفتي العام للمملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء

كنت من المتابعين لصدور أول عدد من مجلة العدل في محرم سنة ١٤٢٠هـ، وكانت الساحة الإعلامية المحيطة بالسلك القضائي حينذاك بحاجة إلى طرح علمي مؤصل ناضج يثري العمل القضائي والعلمي بالبحوث والدراسات والمعلومات التي تعين القاضي على أداء عمله وتوسيع مداركه، وزيادة حصيلته العلمية والمساهمة في نشر الفقه الإسلامي، وتنشيط الاجتهاد وتنزيل الأحكام على النوازل المستجدة في هذا العصر، وقد كان هذا مع صدور هذه المجلة وتتابع أعدادها وإقبال الباحثين على نشر بحوثهم فيها نظراً لما اكتسبته من سمعة طيبة وتحكيم علمي رصين، وإخراج قشيب.

وبهذا تميزت البحوث المنشورة في المجلة بالأصالة والشمول واتباع المنهج العلمي السليم، كما تميزت بتنوع القضايا المطروحة فيها، ومواكبتها لحاجة المجتمع عموماً ورجال القضاء والادعاء والمحامين وطلبة العلم خصوصاً.

ومما أثرى المجلة وأكسبها رونقاً وجمالاً مشاركة ثلة من القضاة أصحاب الخبرة الطويلة والباع الواسعة في الكتابة في هذه المجلة، وهذا مما أعطاها قوة وجودة في الطرح.

ومن الأمور التي تسر الخاطر وتسعد القارئ سعة انتشار هذه المجلة وتزايد أعداد طباعتها، فقد تم توزيعها داخل المملكة وخارجها بأعداد كبيرة، وحرصت الجهات العلمية والمراكز البحثية في أكثر البلدان على اقتنائها والتواصل العملي مع إدارتها. كما أنه حسب علمي صدر للمجلة في العام الماضي عدد مترجم باللغة الإنجليزية، وهذا سيكون له مردود طيب وصدى واسع بإذن الله.

وفي الختام أشكر معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس هيئة الإشراف على المجلة والإخوة المشايخ أعضاء هيئة الإشراف وأسرة التحرير السابقة منها واللاحقة على هذا الجهد المبارك والعمل الجليل، وأسأل الله أن يبارك في الجهود ويسدد الخطى وأن يجزي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على دعمهم للجهاز القضائي وحرصهم على تطويره والنهضة به، وتحكيمهم للشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة، كما أسأله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

- **ما يميزها مواكبتها لحاجة المجمع عموماً ورجال القضاء والادعاء والمحامين وطلبة العلم خصوصاً**
- **حرصت الجهات العالمية والمراكز البحثية في أكثر البلدان على اقتنائها والتواصل العلمي مع إدارتها**

سمت وتألقت منذ بواكير إصدارها

معالي د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ
وزير العدل

نحمد الله ونثني عليه الخير كله، ونصلي على خير البشرية وأزكاها وآله وصحبه، وبعد:

فلقد سمت «مجلة وتألقت منذ بواكير إصدارها ولا تزال، وفي كل مرحلة تطالعنا بالجديد والمفيد في مختلف منظومة العمل القضائي، أبحاث ودراسات شرعية، وأنظمة وإجراءات قضائية، لقاءات وتراجم وحوارات واستطلاعات، كل ذلك وغيره حفلت به المجلة سامقة مضيئة بين نظيراتها، وبعد مضي عشر سنوات على إصدار مطبوعتنا الفريدة وهي تنتقل باقتدار من كمال إلى آخر ومن عطاء إلى مثله يمكن لنا أن نفخر ونشيد بما تم أداؤه وإنجازه على صفحات مجلتنا الرائدة، كانت فكرة وحلماً، وبعون من الله وتوفيق, ودعم ومساندة من مقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده - حفظهما الله - وبإصرار وجد ومثابرة صدرت وأدت رسالتها، وأنجزت الكثير بعطاء استمر وقادا، يحظى بثناء الجميع وتشجيعهم ومشاركتهم وإشادتهم، ولا شك أن في مسيرة مجلتنا عقبات وصعوبات اكتنفت مسيرتها عبر عقدها المنصرم تغلب عليها فريق عمل المجلة باستعانتهم بربهم أولاً، ثم بإصرارهم بعزم أكيد على تجاوز كل المعوقات المصاحبة للعمل، وقد حظيت المجلة في مسيرتها السابقة بتطوير مستمر دائم، وتوسعت في عدد صفحاتها، ومساحة توزيعها، وكمية المطبوع منها، وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وصلت المجلة إلى مختلف دول العالم، وتم نقلها مترجمة إلى اللغة الانجليزية ليستفيد منها فئات أكبر، وفي نزولها على الشبكة العنكبوتية «الإنترنت» نقلة أخرى وتوسيع لانتشارها والإفادة منها، كل ذلك تحقق نعمة من الله جل وعلا نحمده عليها، ونحيي أولئك الرجال الذين عملوا واجتهدوا وأنجزوا وأبدعوا في مهمة مجلتهم، فهم يستحقون منها الإشادة والشكر والتقدير، وهذا الإنجاز الكبير يحدونا إلى أن نواصل العمل ونجدد العطاء ونتطلع إلى مستقبل واعد يحمل الكثير لقراء (العدل) ومتابعيها، سدد الله الخطا وبارك الجهود بمنه وتوفيقه والحمد لله أولاً وأخراً.

العدل ثمرة ونتاج طيب لجهود وزارة العدل

معالي الشيخ/ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

إن المتابع لمسيرة التطور في مرافق القضاء يلمس الجهود المبذولة من المسؤولين في وزارة العدل في تطوير مرافقه والعمل على تطوير أساليبه وإجراءات وتطوير قدرة القضاة.

ومجلة العدل الصادرة عن الوزارة ثمرة ونتاج طيب لهذه الجهود، فهي من المجلات البحثية العلمية الشرعية التي تعنى بشؤون الفقه والقضاء، وتؤكد على استمرار التوعية والتثقيف والإرشاد، وقد خط القائمون عليها لها أهدافاً عند إنشائها رأيت تحقق الكثير منها ولله الحمد، فقد كانت غنية بالبحوث الفقهية التي أفادت الباحثين والدارسين، وكانت مصدراً ومرجعاً ثرياً للقضاة والعاملين في سلك القضاء، كانت في بدايتها لقلة توزيعها حصراً على القضاة والأساتذة الذين يعملون في الكليات الشرعية ومن له اهتمامات بالدراسات الفقهية من باحثين ومحامين، ثم توسع انتشارها وزداد رصيدها من القراء عقب صدورها على موقع الشبكة الإليكترونية العنكبوتية «الإنترنت»، فاستقطبت بانتشارها المزيد من القراء، واكتمل تحقيق هدفها برفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي الشرعي، ليس في أوساط المجتمع السعودي فحسب، بل في سائر دول العالم، وكسبت أيضاً التواصل مع الباحثين والمهتمين على نطاق دولي واسع، لا سيما وقد بدأت المجلة منذ أكثر من عام بالصدور باللغة الإنجليزية، وتوسع انتشارها ووصلت أعداد المجلة لما يقرب من سبعين دولة باللغتين العربية والإنجليزية.

والمجلة تحتفل بصدور العدد «الأربعين» نبارك لها إتمام العام العاشر على بدء الانطلاقة، ونخص بالتقدير من يقومون على شؤون المجلة، وأتمنى أن يواكب اكتمال عمر المجلة لهذا العقد من الزمن بإصدار إليكتروني CD يحمل جميع أعداد المجلة بصيغة فنية تسهل على الباحثين الاطلاع واستخراج المعلومة وبما يعمم الفائدة وبأقل تكلفة وجهد، وكذلك مضاعفة أعداد الطباعة باللغتين العربية والإنجليزية وزيادة عدد صفحاتها لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الباحثين في المشاركة بالكتابة، وهذه مقترحات أعلم أنها لم تغب عن أذهان القائمين على المجلة والذين يسعون للتطوير الدائم في الشأن العدلي والقضائي وإبراز مكانة ورصانة القضاء السعودي ومواكبة تطلعات قيادة هذا البلد المبارك في هذا السياق.

وفق الله الجميع وسدد الخطا لبلوغ المأمول والوصول إلى المستوى المنشود.

• مجلة العدل غنية بالبحوث الفقهية التي أفادت الباحثين والدارسين وكانت مصدراً ومرجعاً ثرياً للقضاة والعاملين في سلك القضاء

• توسع انتشارها وازداد رصيدها من القراء عقب صدورها على (الإنترنت)

جمعت بين الهدفين

معالي الشيخ/ عبدالله بن محمد بن عبدالله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان

بشأن مجلة «العدل» فإننا نرى وقد بلغت المجلة عامها العاشر أنها أدت خدمة جلى للقضاة وللجمهور وللمهتمين بتطوير الأنظمة القضائية في العالمين العربي والإسلامي. وقد جمعت المجلة بين الهدفين: البحثي والموضوعي من جهة، والإرشادي والتوجيهي من جهة ثانية. ولأن مجلة «العدل» كسبت ثقة القضاة والمهتمين من الباحثين في الشؤون القضائية والمحامين السابقين والمتقدمين، ولم يعد هناك غنى عنها، نرى ومن أجل الخدمة والتجديد والتطوير اقتراح الأفكار والمسارات التالية:

١- التركيز أكثر على البحوث المتعلقة بشخصية القاضي، وموقعه من مصادر التشريع ومن محيط الاجتهاد، ويكون ذلك بوضع استراتيجيات من خلاله رؤية القضاء والقاضي في تأريخ المؤسسة القضائية في الإسلام، والقاضي والقضاء لدى الأمم الأخرى قديماً وحديثاً.

٢- التوسع في الاستكتاب، وليس من جانب القضاة والمحامين فقط؛ بل ومن جانب الأساتذة الجامعيين، وكبار العلماء؛ بحيث لا تكرر الأسماء في الأعداد المتوالية، وبحيث يؤدي الاستكتاب إلى اكتشاف مواهب جديدة، ومختصين يجددون ولا يترددون.

٣- التنويع من خلال طرق الموضوعات الجديدة والتحديات التي يواجهها القضاء في عصر العولمة هذا. ومن ذلك التجارة بالإنترنت ومسائل الأسهم والسندات، والحراك الاجتماعي والتشريعي للجهاز القضائي.

٤- افتتاح أبواب جديدة بالمجلة تترجم في بعضها بحوث مقارنة في القضاء وصلاحيات القاضي وطرائق عمله إزاء النصوص والوقائع.

٥- هناك مجلة متخصصة في الفقه الإسلامي والقضاء، تصدر عن Brill اسمها Islamic Low & Saciety ومن المستحسن التعاقد معها لتبادل الأبحاث والاستشارات.

هذا ما رأيت أن أقترحه من أجل تطوير المجلة، وجعلها عمدة للقاضي والمحامي سائلين المولى الكريم التوفيق للجميع.

أبرزت وجه المملكة العلمي في هذا المجال

فضيلة الشيخ/ عبدالله بن عبدالعزيز ابن عقيل
رئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقاً

أود - أول الأمر- الإشادة بالمستوى الذي وصلت إليه المجلة إعداداً وإخراجاً، فإنها قد سدت ثغرة يفتقر إليها الباحثون المتخصصون في مجال الفقه والقضاء والمحاماة، وأبرزت وجه المملكة العلمي في هذا المجال.

أما عن مجالات تطويرها وجعلها أكثر بروزاً في مجالها، فلا يخفى عليكم أن همة العلماء لا حد لها، ومجالات التطوير متعددة متجددة تجدُّدَ الفقه الإسلامي وتلبيته لحاجات الناس في كل زمان ومكان، وإني في هذا المجال أقترح ما يلي:

- وضع ركن تلخص فيه رسائل الدكتوراه والماجستير التي لها أثر في التطبيق الشرعي المعاصر، سواء، كانت هذه الرسائل أجيزت من المعهد العالي للقضاء أو غيره من الجهات العلمية المعتبرة داخل المملكة وخارجها.

- العناية بالبحوث التي تحوي تجديداً فقهياً أصيلاً يلبي حاجات الأمة المتجددة لتحكيم شرع الله في المعاملات والحياة العامة.

- إبراز تفوق الشريعة الإسلامية على غيرها من القوانين والأنظمة، وسبقها لهذه القوانين والأنظمة في تحقيق العدل بين الناس من خلال المبادئ والتطبيقات التي جاءت بها الشريعة الإسلامية

- إبراز ما أخذته الدساتير والقوانين القُطْرية والإقليمية والعالمية من الشريعة الإسلامية من مبادئ وأحكام.

- إبراز الدراسات الإحصائية التي تبرز التطبيق الشرعي للأحكام في المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية كليا أو جزئياً.

- مقارنة اللوائح والأنظمة الإجرائية في التقاضي في الشريعة الإسلامية مع غيرها في البلدان الأخرى، عربية أو غير عربية.

- نشر خلاصات لما ينشر في المجلة باللغة الإنجليزية والفرنسية في موقع المجلة الإلكتروني، وكذلك بلغات العالم الإسلامي الحية كالأردية والتركية والملاوية.

- توسيع دائرة التحقيقات والمقابلات لتشمل البلدان الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية كلياً أو جزئياً، أنظمة وقضاة وباحثين.

- مطالبة الكتاب والباحثين بالتركيز على الدراسات المقارنة فقها ونظاماً لتكون البحوث شاملة لمجالات البحث المستهدف.

- إثراء الدراسات المتعلقة بجمع وشرح القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة والمؤثرة في القضاء والتقاضي ونشرها والتشجيع على نشرها، ويا حبذا أن تكون على شكل أبحاث تنشر مع كل عدد.

- تعميم الفائدة بمجلة العدل من خلال وضعها على قاعدة معلومات على قرص مدمج مع فهرستها، موضوعاً وأدلة وقواعد وضوابط فقهية ووضعها على موقعي المجلة ووزارة العدل وتوزيعها على المهتمين والعلماء والباحثين والقضاة والمحامين.

- إعداد دليل مكتبة القضاء الشرعي مصادر ومجالات التطبيق ونشر الدليل مطبوعاً على قاعدة معلومات في قرص مدمج ووضعه على موقع وزارة العدل والمجلة الإلكروني.

هذا ما عنَّ لي كتابته استجابة لطلبكم راجياً من الله لي ولكم وللعاملين معكم دوام التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

العدل إحدى الصور المشرقة للواقع والمستقبل

د. محمد بن عبدالله الأنصاري
وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون العلاقات الدولية بدولة الكويت

ما من قيم تعادل، تلك التي تقدمها منابر ومنابع الفكر والبحث العلمي الفقهي والقانوني، مجاهدة في ذلك، نحو إنماء الوعي الثقافي والمعلوماتي عامة، والقانوني والعدلي خاصة.

ولا شك في أن مجلة العدل، باتت تمثل إحدى هذه الصور المشرقة للواقع والمستقبل القانوني والعدلي، الإقليمي والدولي على السواء.

تسع وثلاثون عدداً، وسنوات عشر، تنوعت فيها أبحاث وأطروحات مجلة العدل، ما بين الفقه، إلى القضاء، مروراً بالنظم القانونية والاجتماعية، وصولاً إلي إنشاء بنية قانونية ومعلوماتية قوية وغنية، ترشد الباحث في سهولة ويسر إلى مراده العلمي والقانوني، من خلال أبوابها القيمة والتي منها: أبحاث المجلة، الرسائل العلمية، الإجراءات القضائية، قضايا وأحكام، صدى العدل، ليس هذا فقط، بل أن أعداد المجلة أصبحت تملك مقومات وآليات المرجعية العدلية، للنظم القانونية والقضائية المختلفة.

فالعديد والعديد من أعدادها، أفردت مساحات نشر واسعة، لأبحاث ومقالات علماء الفقه والشريعة والقانون، تناولت في طياتها مجالات شتى، منها: الفقه الإسلامي، الأحكام والإنابات والتوثيقات الشرعية والقانونية، تطوير القضاء وأساليبه وإجراءاته، إعلاء حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة، آليات التعامل مع الإرهاب، وعوامل الإنحراف الفكري وعلاقتها بالإرهاب، الإتفاقيات الدولية القضائية بين دول مجل التعاون لدول الخليج العربية، حقوق الملكية الفكرية، الوثائق والتعاملات الإلكترونية، نظم الضمان الاجتماعي، التحكيم، حق المساواة بين الرجل والمرأة في الشريعة الإسلامية، مقاصد التشريع الإسلامي، القضاء بالقرائن المعاصرة، معاير تعيين القضاة، الحكم القضائي في الفقه الإسلامي، القرصنة الدولية.

إضافة إلى ذلك، فإنه يحسب لمجلة العدل ويضيف إليها، كونها تستخدم أساليب النشر الإلكتروني والمعلوماتي من خلال شبكة الإنترنت، باللغتين العربية والإنجليزية، الأمر الذي يذلل عقبات البحث العلمي، التي عادة ما يجابهها الباحث القانوني والعدلي.

وفي هذه المناسبة، يسعدنا أن نؤكد للقائمن على هذه المجلة العلمية القيمة، حرص الوزارة ورغبتها نحو تعزيز أواصر التعاون المستقبلي بين الموقع الإلكتروني لوزارة العدل بدولة الكويت، والموقع الإلكتروني لمجلة العدل الموقرة.

وأننا إذا نشكر إهتمامكم، وحسن تعاونكم المثمر معنا، نتمنى لكم دوام التوفيق والتقدم والنجاح، داعين الله عزَّ وجلَّ أن تظل مجلة العدل، على عهدنا بها دوماً.

تهنئتي لهذا الصرح العلمي والمهني

معالي د.. مصطفى تسيرتش

رئيس العلماء والمفتي العام في البوسنة والهرسك

إن لكل شيء أساساً، فالدين أساسه حقيقة التوحيد، والمجتمع قوامه العدل، وهذا ما يشهد به كتاب الله الذي ركز على حقيقة التوحيد وأثرها في حياة الناس، وعلى التشريعات القائمة على العدل، وقد أمر الله تعالى عباده بالعدل فقال عزَّ وجلَّ من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]. وقال أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء].

فهذه المجلة تنطلق من حقيقة الدين التي محلها القلب لتحقق العدالة التي هي قوام المجتمع السعيد.

وإن المملكة العربية السعودية تعيش على أساس التوحيد الذي هو الحق، والعدل الذي هو القضاء المنصف الذي يحمي القيم الإسلامية الأصيلة التي تنبت من شرعية الله المصدقة لما جاء في الكتب السماوية التي أنزلها الله على أنبيائه من الزبور والتوراة والإنجيل.

ويشرفني أن أعبر عن تهنئتي الصادقة لكم ولجميع القائمين على هذا الصرح العلمي والمهني الكبير، وبارك الله في جهودكم، متمنياً للمجلة دوام السير على طريق الحق والعدل اللذين يحتاج إليهما الناس في وقتنا الحاضر.

وفي الختام أعرب لكم عن شكرنا الجزيل على إخراج هذه المجلة وإهداء نسخ منها لنا في البوسنة والهرسك، وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه الخير والفلاح، وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام.

أثرت المكتبة العدلية بمادة متميزة

معالي د. محمد بن عبدالكريم العيسى

نائب رئيس ديوان المظالم

تعد مجلة العدل أول مجلة عدلية محكمة تصدر عن المؤسسة القضائية في المملكة العربية السعودية، أطلت على الوسط القضائي بمادة متميزة، وأثرت المكتبة العدلية ببحوث قضائية جمعت بين النظرية والتطبيق، وأبرزت عظمة الفقه الإسلامي وخصوبة مادته وساهمت في نشر الثقافة العدلية بإسلوب رصين.

وزادها رتبة في مدارج الثقة والاعتبار صدورها من وزارة العدل في المملة العربية السعودية، وما يبذله معالي وزير العدل الشيخ الدكتور/ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ من جهود مباركة في سبيل تطويرها وظهورها بالمظهر اللائق والمشرف.

ومن ذلك إسناد رئاسة تحريرها لفضيلة الشيخ الدكتور/ علي بن راشد الدبيان، وهو من الطلائع القضائية المتميزة التي جمعت بين العمل الأكاديمي والقضائي، فكان -بحمد الله- بركة على هذه المجلة.

الكل يرى ضوءها

فضيلة د. صالح بن عبدالرحمن المحيميد
رئيس محاكم منطقة المدينة المنورة

إن الحديث عن مجلة العدل وذكر آثارها الحميدة مثل الحديث عن الشمس في رابعة النهار، فالكل يرى ضوءها ويبصر جمالها ويحس بنفعها وهي دائماً في قمة الحسن والجمال، لا يمل الناظر لها مهما تقدم بها العمر، وهكذا مجلة العدل، مضى عليها الآن عشر سنين وهي تدخل على النفس من كل الأبواب بشكلها البديع وجودة إخراجها، فما إن ترى أعدادها مصفوفة أمامك في مكانها المخصص لها بالمكتبة إلا وتحتار لترى الفارق، فما تراه إلا فارقاً إبداعياً مقصوداً لتنوع الحسن لتشكل في مجموعها لوحة فنية رائعة، وجمال المنظر إذا قارنه حسن المخبر فذاك الكمال والتمام، وهو ما وجدناه في مجلتنا مجلة العدل، فقد حوت أبواباً فيها كل جديد ومفيد فالمجلة مثلت وزارة العدل خير تمثيل فالتوجيه بها من الأكابر ظاهر، وحب الجميع لها شاهر لما فيها من التنوع في محيط العدل، فهي مرجع تدل على المراجع، ويقوم على تحريرها والإشراف عليها رجال ذو عزائم قوية وأهداف سوية، همهم رضى الله سبحانه ثم إبراز محاسن هذه الشريعة السمحة التي أنزلها الله لخير البشرية وإسعاد الإنسانية وإبراز ما وهبهم الله من القدرة العلمية، فالإسلام على الجد رباهم والإيمان على الإخلاص أنشأهم.

ولذا لا غرابة أن تدوم المجلة عشر سنين في تألق وتميز بفضل الله ثم بفضل من يقوم عليها من المخلصين المجتهدين، وإني لا أجد فيما أطلع عليه من المجلات المتخصصة من تضاهي هذه المجلة في جودة إخراجها وفي تنوع أبوابها ورصانة بحوثها ووضوح أهدافها ومثل نفعها للناس وفائدتها لهم مثل الغيث المستمر على أرض طيبة أودع الله فيها كل مقومات الحياة، فهي دائماً تؤتي أكلها بما ينفع أهل الاختصاص وغيرهم.

أسأل الله لمعالي وزير العدل وكل من يعاونه وخاصة رئيس تحرير المجلة وقسم التحرير الأجر والثواب، وأما الشكر والامتنان فهم قد نالوه، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

العدل رائدة في هذا الشأن

معالي الشيخ/ عبدالله بن محمد بن سعد الخنين
عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث والفتوى

إن مجلة «العدل» مجلة علمية مهنية، تهتم بالشأن القضائي موضوعياً وإجرائياً، وقد أثرت هذا المجال ببحوث ومقالات علمية قيمة، وتناولت النوازل المتعلقة بذلك، وهي رائدة في هذا الشأن، وقد سدت مكاناً كان منسوبو القضاء ومعاونوهم يتطلعون إليه، أرجو لها مزيداً من التقدم والازدهار.

العدل مفتاح لتبصير القائمين على العدل

معالي الشيخ/ محمد بن عبدالله النافع
رئيس هيئة الرقابة والتحقيق سابقاً

فإن مرور عقد من الزمان على مجلة «العدل» بما اشتملت عليه من بحوث قيمة، ومقابلات مع بعض أصحاب الفضيلة القضاة وما دونته من سير لبعض القضاة السابقين، وما تشتمل عليه من أخبار عن مرفق القضاء ومناشط الوزارة، إن ذلك ليعطي صورة طيبة عن مسيرة هذا المرفق الهام.

وبمطالعة أهداف المجلة السبعة كما ورد في مقدمة العدد الأول التي وردت في الكلمة الافتتاحية لمعالي وزير العدل - في ذات العدد- مضيفاً إليها بندين اثنين، هذه الأهداف مع شموليتها كما أوردها معاليه تمثل الأهم مم يدل على تطلع الوزارة والقائمين على المجلة بخاصة إلى الوصول بها مع بذل الجهد المستطاع إلى الهدف الأسمى وهو خدمة الشرع الشريف «مما يعين القاضي على تقدير الأحكام وتأصيلها ودراسة المستجدات من النوازل والوقائع «كما ذكر ذلك معاليه».

وفي تقديري أنه مع الجهد المشكور المبذول من استكتاب طلبة العلم المجيدين وإيراد خبرات وتجارب أصحاب الفضيلة القضاة ثمة كثير من النوازل التي استجدت مع ما استجد من مخترعات قربت البعيد وسهلت الاتصال، فجعلت العالم يخاطب بعضه بعضاً مهما كان البعد بين المتخاطبين، فأثر هذا ولا شك في المعاملات وتولد منه أن وفدت نماذج من المعاملات لم تكن معروفة عندنا من قبل كالمعاملات المصرفية - وليست الصرفية - ومسائل التأمين «وشركات الأموال، وصور البيع المستجدة، والجرائم المالية المستجدة كغسل الأموال، وكل هذه تحتاج من خلال مجلة «العدل» إنها من يبذل الجهد ما استطاع ليكون لها مكان في المجلة، ولاسيما أن ما يصيب الناس من حرج في تعاملهم مع البنوك أو دخولهم في مساهمات في شركات الأموال، أو قيامهم بالتأمين على مركباتهم أو غير ذلك من صور التأمين كالتأمين الصحي، وما يصاحب ذلك من فتاوى فردية في مسائل خلافية مما دفع البنوك إلى البحث عن طرق تمكنهم من مزاولة أعمالهم تحت مظلة من الشرع فوجدت تلك الهيئات التي نرجو ألا تأخذ بالرأي المرجوح لإجازة ما يسمى بالمنتجات البنكية، ومثل ذلك ما يرد بشأن قضايا التأمين، مع أن الدولة - وفقها الله- اعتبرت تأمين المركبات والتأمين الصحي مشروعة.

وإن من الأهمية بمكان التعريف بمناشط الجهات القضائية الأخرى بوصفه هدفاً من أهداف المجلة، إذ من المعروف أن بعض المنازعات التي تنشأ عن بعض المعاملات المالية لا تزال تنظر ويقضى فيها من جهات أخرى كالمنازعات في الأوراق المالية.

وكذلك ما يتعلق بالادعاء العام بوصفه فرعاً من فروع القضاء، ذلك أن المدعى العام جزء من تشكيل «تكوين» المحكمة وليس خصماً أمامها.

وفي الجملة فإن ما استجد ويستجد من نوازل في المعاملات وما يستلزمه التطور من إيجاد إجراءات لا تخرج عن مقتضى الشرع وتتواكب مع المستجدات، وهذا ما استهدفه نظام القضاء الجديد والترتيبات المصاحبة له مما يستوجب أن تكون هذه المجلة المباركة مفتاحاً لتبصير القضاة والقائمين على مرافق العدل الأخرى، وطلبة العلم، بكل ما يستجد، لتواكبه، وما ينبغي له من حلول شرعية بفقه ميسر، ويكون لها مكان الريادة في ذلك.

مرآة تعكس جهود وزارة العدل

معالي الأستاذ/ تركي بن خالد السديري
رئيس هيئة حقوق الإنسان

تعتبر مجلة العدل مرآة تعكس جهود وزارة العدل ومنسوبيها، ودورهم في تحقيق أهم مبادئ حقوق الإنسان وهو مبدأ العدالة.

ومجلة العدل تحتوي على مواضيع مفيدة للقضاة والمحامين وطلبة العلم، والمهتمين بالشأن القضائي.

ومع تقديرنا لهذا الجهد نرى الآتي:

١- تغير الاسم من (مجلة العدل) إلى (مجلة العدالة) أو (مجلة القضاء) لأن العدل المطلق لله سبحانه وتعالى.

٢- أن تكتب المجلة في أعدادها اللاحقة ردوداً على المنظمات الدولية الرسمية أو غير الرسمية التي تكتب تقارير دورية عن حالة حقوق الإنسان في الدول، وبخاصة ما يتعلق بالقضاء ومدى التزامه بالمعايير الدولية في المحاكمات العادلة، خاصة ما يلي:

- تمكين المتهمين بأي جرائم من محامين أثناء المحاكمة ومترجمين لمن لا يجيد اللغة العربية حسب نظام الإجراءات الجزائية.
- إعطاء المتهمين أو وكلائهم نسخة من الحكم الصادر بحقهم لتقديم اعتراضهم عليه، وإعطائهم الفرصة المناسبة لذلك.
- علنية المحاكمة، فإنها الأصل والاستثناء سريتها.
- المساواة أمام القضاء بين المتهم والسلطة العامة.

ونحن نقدر لكم الجهود للارتقاء بالجهاز القضائي في المملكة كماً ونوعاً، لأن القضاء هو حارس العدالة، ومتى اهتزت الثقة في القضاء، خاف الناس على ضروريات حياتهم المتمثلة في عقيدتهم، وعقولهم، وأموالهم وأعراضهم.. فكلما كان القضاء قوياً تحققت جميع مبادى حقوق الإنسان، وعاش الناس بأمان واستقرار ورفاهية.

تمنياتنا لهذا الجهاز أن يكون حارساً للعدالة ومحققاً لها في جميع الميادين.

ولدت قوية واستمرت

فضيلة الشيخ/ محمد بن عبداللطيف اللاحم
رئيس التفتيش القضائي بوزارة العدل

إن القضاء بين الناس مقام عظيم وعمل جليل لما للأمة فيه من المصالح والمنافع، فهو سبيل تحقيق العدل وإقامة الحق وانتصاف المظلوم، وهو الحمى لحفظ أحكام الشرع الشريف وأعلامه وحدوده، وقد أولت حكومة هذه البلاد المباركة منذ نشأتها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - يرحمه الله- حتى هذا العهد الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- هذا الأمر جل عنايتها ورعايتها وفق أساس راسخ قائم على الشريعة الإسلامية دستوراً ونظاماً، فعلت وقويت مكانة القضاء وصار مواكباً للمستجدات والنوازل، ولقد شهدت وزارة العدل - ولله الحمد - نهضة تطويرية سريعة، وتحديثاً متلاحقاً، مسايرة التطور الذي تشهده بلادنا في كافة مناحي الحياة.

وكان من توفيق الله تعالى للوزارة أن أدركت أهمية وجود مجلة تحمل اسمها وتعمل على إثراء البحث العلمي والفقهي في مجال القضاء وتلقي الضوء على ما تتميز به شريعة الله الغراء من جوانب سبقت كل القوانين الوضعية ونظمت بما حوته من أحكام عظيمة ومبادئ شاملة كاملة وقواعد ربانية جميعَ شؤون حياة البشر، فكانت هذه المجلة المباركة التي ولدت قوية متقنة وقدمت بحوثاً مهمة ودراسات دقيقة ومحكمة بفضل الله عزَّ وجلَّ وتوفيقه ثم برعاية معالي الوزير الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ -وفقه الله- ومتابعة أصحاب الفضيلة هيئة الإشراف على المجلة ورئيس تحريرها الفاضل الشيخ الدكتور علي بن راشد الدبيان -وفقه الله- واستمراراً لهذا النهج الرصين وامتداداً لاهتمام هذه المجلة بمصادر التشريع في الإسلام أقترح على إدارة هذه المجلة إيجاد باب ثابت ينشر فيه دراسات فقهية حديثية موازنة لأقضية رسول الله ﷺ ثم أقضية الخلفاء الراشدين ويستكب لذلك قضاة وعلماء متخصصون يبينون ما اشتملت عليه تلك الأقضية من حكم وأحكام وفوائد وعبر يحتاجها طلاب العلم عموماً والقضاة خصوصاً. وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

العدل إحدى ركائز الإعلام المتخصص

د. عبدالملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ
المستشار والمشرف العام على مكتب وزير العدل

لا يخفى ما للإعلام بشتى صوره من أثر كبير في الحياة المعاصرة بجميع مجالاتها، وإن مجلة العدل التي تصدر عن وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية تعد إحدى ركائز الإعلام المتخصص في الشأن العدلي والقضائي والبحث العلمي، وما قامت به منذ صدورها عام ١٤٢٠هـ كان له الأثر الملموس في تكوين مرجعية علمية وقضائية، ورفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي للمهتمين به من خلال التواصل الإعلامي والإلكتروني المتميز. وتحقيق جملة من الأهداف المرجوة منها كالعمل على نشر الفقه الإسلامي وتطبيق الشريعة السمحة، وإثراء العمل القضائي بالبحث والدراسات وتطوير أساليب القضاء وإجراءاته، والإسهام في معالجة الكثير من المشكلات والصعوبات التي تواجهه، وتوثيق أعمال وأنشطة الوزارة وتطورها الإداري، ورصد الأنظمة العدلية ولوائحها التنفيذية وغيرها من الأهداف التي تخدم المهتمين بهذا الشأن وكافة أفراد المجتمع، علاوة على صدورها باللغتين العربية والإنجليزية، وإيجاد موقع لها على الإنترنت بتينك اللغتين، وهذا يعد سبقاً رائداً يتماشى مع تطلعات ولاة الأمر - أيدهم الله - للوصول للحكومة الإلكترونية، ومسايرة للإعلام العالمي في مجال النشر الإلكتروني المفتوح، وهذا مما جعل هذه المجلة المباركة تحظى بالمكانة المرموقة في الساحة الإعلامية المحلية والدولية، وما كان ذلك ليتم لولا توفيق الله ثم جهود القائمين على المجلة وعلى رأسهم معالي وزير العدل رئيس هيئة الإشراف على المجلة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ -وفقه الله- نسأل الله للجميع العون والتوفيق والسداد.

متميزة لأنها متخصصة

بقلم: أ.د. إبراهيم بن سلمان الهويمل

وكيل الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إن مجلة العدل متميزة، لأنها متخصصة تعنى بشؤون الفقه والقضاء. وقد أفادت كثيراً بما احتوته من بحوث ورسائل علمية رصينة أعدها مشايخ فضلاء في موضوعات مهمة يحتاج إليها الناس، وبما نشرته من أنظمة ولوائح تمس المجتمع والشأن القضائي، وأتحفتنا بإلقاء الضوء على سير بعض أعلام القضاء في المملكة العربية السعودية. ولقاءات مفيدة مع بعض المشايخ والقضاة، وأسهمت في معالجة الكثير من المشكلات والصعوبات التي تواجه العمل القضائي في النوازل والمستجدات.

وقد لمسنا مدى أهميتها عندما رأينا في بريد المجلة عدداً من الطلبات الموجهة لها من خارج المملكة بطلب توفيرها وثنائهم على ما احتوته من بحوث وأنظمة ولوائح في الشأن القضائي وغيره.

أشكركم وجميع العاملين في المجلة، والله أسأل لكم ولجميع الإخوة الذين أسهموا في هذا الإصدار التوفيق والسداد.

حرصت على التواصل الفكري

المستشار/ سلطان نوح بورسلي
وكيل وزارة العدل بدولة الكويت

كانت المكتبات القانونية العربية في حاجة حقيقية ورغبة ملحة إلى مجلة دورية متخصصة، تربط بين الفكر القانوني والقضائي الحداثي وبين ما تحفل به شريعتنا السمحة من فقه شرعي رفيع، حتى تأتي الأفكار القانونية والأحكام القضائية مؤسسة على ما لها من مرجعية شرعية.

وقد جاءت مجلة العدل لتحقق تلك الحاجة وتشبع تلك الرغبة، فقد جاءت معنية بالعمل على نشر الفقه الإسلامي، وتنشيط الاجتهاد في مجال الفقه والقضاء، حتى يأتي متواكباً مع مستحدثات العصر المتلاحقة، فحققت بذلك معادلة الجمع والربط بين ما هو قانوني قضائي، وما هو شرعي إسلامي، فكانت بذلك إثراءً حقيقياً للفكر القانوني والعمل القضائي، بما قدمته من بحوث ودراسات لمسائل قانونية من وجهة شرعية.

وما يحسب لمجلة العدل أنها حرصت على التواصل الفكري مع كافة المهتمين من قضاة ومحامين وطلاب علم. متجاوزة بذلك الحدود المكانية، من خلال موقعها الجديد على شبكة المعلومات الإلكترونية باللغتين العربية والإنجليزية، وهو ما تعد معه مجلة العدل إضافة حقيقية لكافة المعنيين على طريق رفع مستوى الوعي الفقهي والقضائي.

وإنني أنتهز مناسبة اكتمال عشر سنوات من عمر المجلة أتوجه في هذه المناسبة للقائمين عليها ولكل من أسهم فيها بأصدق التهنئة متمنياً لهم دوام التوفيق في تحقيق رسالتهم السامية.

في كندا.. تألق نجمها في سماء العلم والمعرفة

أ.د. نزيه كمال حماد
أستاذ الفقه وأصوله بجامعة أم القرى سابقاً

بعد أن اكتمل عقدها الأول، وتفتحت أزاهير روضها العاطر، وتألق نجمها في سماء العلم والمعرفة، والخبرة والتجربة، فأضاءت سبيل الفقه والتشريع، ونهج الاجتهاد والتجديد، وحوت إلى جانب الأنظمة العدلية وما يتعلق بها من لوائح تنفيذية أحكاماً فقهية اجتهادية لجملة كبيرة من النوازل والواقعات، وحلولاً شرعية لجمع وفير من المشكلات المستجدة، وضوابط لكثير من العقود والمعاملات المستحدثة، وفتاوى شرعية ذات أهمية في مسائل وقضايا معاصرة، جمعت بين الأصالة والتمسك بالنصوص الشرعية، وبين المرونة المستمدة من روح التشريع ومقاصده العامة والخاصة، والجدة التي نوه بها النبي ﷺ في قوله: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها» رواه أبو داود والطبراني والحاكم والبيهقي وهو حديث صحيح.

وجماع القول في هذا المشروع العلمي الرائد أنه علم نفيس رائع، وجهد قيم ميمون، وثمرة مباركة طيبة، زين مسماه البديعَ، ومضمونه الرائق الرفيع اسم «العدل» الذي به قامت السموات والأرض، ومن أجله بعث الله أنبياءه ورسوله ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

والله خير مسؤول أن يجزي القائمين على المجلة خير المثوبة والجزاء، وأن يوفقهم إلى الاستمرار في النهوض بأعباء إصدارها على الوجه الأمثل، والمحافظة على مستواها العلمي المرموق الجدير بالذكر بكل إعجاب وتقدير.

عشر سنوات من التميز

د. فهد بن عبدالله السماري
الأمين العام لدارة الملك عبدالعزيز

يسعد الإنسان حين يرى ما حققته مجلة العدل من استمرارية ونجاح في خدمة البحث العلمي في مجال الفقه والقضاء وما تبثه من تثقيف للمتلقي وتنوير في المجال القضائي بفضل البحوث والدراسات المحكمة لقضاة أعلام وباحثين معتبرين على مستوى المملكة العربية السعودية التي تنشرها المجلة لتوعية المجتمع قضائياً وربطه بأخبار الوزارة المستجدة، إضافة إلى بعض الحوارات التي تنشرها المجلة مع القضاة والمسؤولين والتي تؤرخ لحياتهم ولمسيرة القضاء وإنجازات وزارة العدل في خدمة المواطن.

إن مرور عشر سنوات على مجلة العدل بهذا التميز المتخصص لدليل على نجاح رسالتها الإعلامية الأصيلة، لأنها تمثل أداة فصلية ورقية يتم فيها تبادل المعلومات ومناقشة المستجدات في الفروع والتفاصيل القضائية ما يهدف إلى تطور صيغ الأحكام والإثباتات والتوثيقات في المحاكم بما يتفق مع الضوابط الشرعية.

وبهذه المناسبة أهنىء القائمين على المجلة، وعلى رأسهم معالي الأخ الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ وزير العدل ورئيس هيئة الإشراف على المجلة على هذا العطاء العلمي المتميز على مدى عقد من الزمن، يضاف إلى ذلك ما قدمته وتقدمه الوزارة من خدمات إدارية وقضائية متطورة للمواطن في كل مناطق المملكة العربية السعودية، والتهنئة موصولة لهيئة الإشراف الأفاضل ورئيس تحرير المجلة الشيخ علي الدبيان على ما قدموه من جهود تحريرية في إظهار المجلة بالصورة الفنية الإعلامية التي تتناسب وأهدافها العلمية والإرشادية ويقدمها خير تقديم للقارئ وطالب العلم المتخصص الذي لا بد أنه رأى أهميتها في سد الحاجات لدراسات وبحوث علمية في المجال القضائي تعين على فهم الجديد وتحفزه للبحث والاستقصاء والتحقيق وجمع المعلومات. وأرجو من العلي القدير أن يسدد بمزيد من التوفيق خطى القائمين على المجلة وهي تدخل عقدها الثاني، وأن نرى منها اهتماماً أكثر بالتوثيقات التاريخية للقضاء السعودي من حيث الأنظمة والإجراءات واللوائح ومسيرة وزارة العدل على مر العقود، وكذلك الإمكانات والتجيهزات القضائية.

تستحق الإشادة والتقدير

• أ.د. بندر بن فهد السويلم

وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون المعاهد العلمية

إن مجلة العدل التي تصدر عن وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية -وقد أتمت عامها العاشر -غرسة مباركة أينعت وأثمرت، فقد أسهمت في دعم الحياة العلمية في مجالات العدل والفقه والقضاء، وتميزت باستقطاب البحوث العلمية المحكمة، وشاركت في إثراء الساحة العلمية بما حوته من موضوعات مهمة ودراسات متخصصة، وقد خطت المجلة خطوات رائدة تستحق الإشادة والتقدير، وذلك حينما ظهرت أيضاً من خلال موقع إلكتروني يسهل التواصل معها ويتيح الاطلاع على إنجازاتها المباركة باللغتين العربية والإنجليزية، ويفتح لها نافذة يصل مداها مساحات شاسعة تعكس من خلاله سماحة هذا الدين، ويسر أحكامه، وشموله كل مناحي الحياة المعاصرة بكل تفاصيلها، وصلاحيته لكل زمان ومكان ورد ما يثار عنه من شبهات مغرضة أو دعوات باطلة.

إن المجلة اليوم بما حققته من تطور جديرة بأن يتفرع عنها مجلات أخرى، (كمجلة المحاماة، ومجلة الأنظمة، ونحو ذلك) ولعل ما تشهده المملكة العربية السعودية في وقتنا الحاضر من تنمية شاملة وواسعة وتواصل دولي في مجالات التعليم والاقتصاد والأنظمة وغيرها يكون دافعاً لدراسة فكرة فروع المجلة دراسة تبرز أهمية وجود مثل هذه الفروع أو غيرها.

ولا شك أن لجهود المسؤولين عن هذه المجلة أكبر الأثر فيما وصلت إليه من مكانة علمية مرموقة، وفي مقدمتهم معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزير العدل الذي رعى مشروع المجلة منذ كان فكرة، وكذلك أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الإشراف على المجلة والمسؤولين عن التحرير وجميع العاملين في المجلة.

أسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لخدمة ديننا وبلادنا في ظل قيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز حفظهم الله ورعاهم.

مرجع علمي للقضاة وغيرهم

د. محمد بن سعد الشويعر

مستشار سماحة المفتي العام للمملكة ورئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

ألفيت هذه المجلة العلمية تعنى بشؤون الفقه القضائي، فهي من أولى المجلات التي اهتمت بهذا الجانب المهم الحيوي حتى أصبحت هذه المجلة مرجعاً علمياً للقضاة وغيرهم من طلاب العلم على اختلاف مشاربهم.

ولا شك أن للقضاء شأناً عظيماً في حياة كل مسلم، والحاجة ماسة لمعرفة جوانب هذا العلم والإحاطة به من خلال الاطلاع على الأنظمة العدلية ولوائحها التنفيذية المتعلقة بالقضاء.

وقد كان بزوغ فجر هذه المجلة وانتشارها على حيز الواقع، فقد سجلت سبقاً ناجحاً من خلال نشر البحوث العلمية المحكمة المتعلقة بمختلف القضايا ومعالجة

الشمولية في المواد العدلية

د. إبراهيم بن محمد أبو عباة
رئيس جهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني

يطيب لي أن أهنئ القائمين على مجلة العدل بمناسبة مرور عشر سنوات على إصدار العدد الأول، وأثني على جهودكم المباركة وإن هذا العمل الدؤوب المبني على أسس علمية ومدروسة وإثرائه بالجانب الفقهي والبحثي -إضافة إلى ما تتطرق إليه من دراسات ومقارنات تحليلية لتصب في خدمة الشأن العدلي والقضائي والتي من خلالها نتناول نوازل ومستجدات هذا العصر ومناقشتها والبحث في آلية التعامل معها تحت غطاء شرعي واجتهادي.

وبالاطلاع على محتوى هذه السلسلة العلمية المتميزة أجد أن المواد الموجودة في كل عدد تسعى إلى مواكبة أحداث هذا العصر والزمان، وما طرأ فيها من تنظيمات حديثة، وذلك ضمن ما تقتضيه مصلحة شريعتنا الغراء وتهدف أيضاً إلى حفظ حقوق وكرامة الإنسان التي أوصى بها الشارع الحكيم وتسعى لها المنظمات العالمية في وقتنا الحاضر.

كما لا يفوتني في هذا الحديث الكريم أن أتطرق إلى أمر جليل تميزت به مجلة العدل، وهو الشمولية في تناول المواد العدلية على مختلف الأصعدة حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مخيلة ومكتبة كل قاض ومحام وباحث في الشؤون القانونية.

وهذه الشمولية هي بلا شك ما جعلها منبراً يستضيء به القاصي والداني وخصوصاً بعدما أصبح لها موقع على الشبكة العنكبوتية ونالت الصدارة لكونها أول دورية علمية محكمة تصدر باللغة الإنجليزية لتساير بذلك التطلعات في الشأن الداخلي والخارجي، وما تألقها - ولله الحمد - في المحافل الخارجية إلا أكبر دليل على ذلك ومن وجهة نظري هذا ما نفتخر به جميعاً لنؤكد به للجميع بكل فخر واعتزاز عمق وقوة القضاء السعودي واستقلاليته منذ عهد المؤسس -رحمه الله- إلى يومنا هذا، في ظل هذه القيادة الحكيمة أعانها الله والتي لا تدخر وسعاً في دعم ومؤازرة، وحصانة هذا الجانب العظيم.

الكثير من الصعوبات التي تواجه العمل القضائي بصفة خاصة ولجميع أفراد المجتمع بصفة عامة.

كما سررت بحصول هذه المجلة على شرف السبق بنشرها عبر موقع لها في الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية.

وإن كان لي من اقتراح ففي حالتين:

الأولى: بدأتموها ولم تستمر، وهي شخصية العدد، ويكون من القضاة القدامى لتؤخذ تجاربهم وليكون للمواقف التي مرت بهم عبرة وفائدة.

الثانية: فتح باب الفتوى للسائلين وتختارون من فيه فائدة للقراء بمكانته وعلمه، وفي شخصية العدد تراجم عن السيرة الذاتية لكل شيخ قابلتموه.

ولا يسعني في الختام إلا أن أسأل الله تعالى أن يوفق القائمين على هذه المجلة المباركة إن شاء الله، وعلى رأسهم معالي وزير العدل الأستاذ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وفضيلة القاضي بوزارة العدل ورئيس تحرير مجلة العدل، الدكتور علي بن راشد الدبيان ولجميع العاملين وأن يسدد خطاهم.

العدل لها مكانتها الاعتبارية

الشيخ: إبراهيم بن محمد اليحيى
وكيل وزارة العدل المساعد للتسجيل العيني للعقار

دون شك أن هذه المجلة المباركة تمثل مكانة كبيرة في نفوسنا، ولها مكانتها الاعتبارية، وقد قطعت شوطاً كبيراً في خدمة العمل القضائي من خلال البحوث التي نشرتها لعدد كبير من أصحاب الفضيلة القضاة والمشايخ، وقد لمسنا فيها ذلك الجهد خلال السنوات الماضية، ونتمنى أن يتواصل عطاؤها للأفضل، وبين يدي هذه المقدمة أجد نفسي مشاركاً ببعض الاقتراحات والأفكار لهذه المجلة، وهي مشاركة المقل، وتمثل رؤية شخصية، وتتمثل هذه الأفكار والمقترحات فيما يلي:

أولاً: المجلة بحاجة لنشر بعض الحوارات مع أصحاب الخبرة والتجربة من أصحاب الفضيلة القضاة ليقدموا نموذجاً ثرياً لأبناء الجيل الجديد من أصحاب الفضيلة القضاة، وليستفيدوا من تجربتهم وقدرتهم على تجاوز بعض المصاعب في بعض القضايا وكيفية تعاملهم مع الناس، فخبرة السنين إضافة جديدة تستفيد منها الأجيال الجديدة.

ثانياً: المجلة تصل لموظفي وزارة العدل، وبعضهم ليس له تعمق كبير في الأمور الشرعية، فأقترح اختيار بعض الأنظمة واللوائح الحديثة التي أصدرتها الوزارة وإلقاء الضوء عليها حتى يتعرف الموظف على ما يصدر من الوزارة بأسلوب مبسط يجعل هناك تفاعلاً أكثر مع ما ينشر فيها.

ثالثاً: فتح باب الأسئلة والفتوى في المجلة ونشر ذلك حتى يستنى للمتابعين للمجلة، الاستفسار عن بعض ما ينشر في المجلة لأن القراء الآن ليسوا فقط أصحاب الفضيلة القضاة والمتخصصين الشرعيين بل هم فئات مختلفة.

رابعاً: أن يكون هناك عرض مختصر لأهم الكتب التي تصدر عن القضاء أو ما يتعلق بوزارة العدل لإعطاء رؤية مبسطة عن ما تحتوي عليه هذه الكتب، لأن ذلك يساهم في التعرف عليها من المتابعين للمجلة.

هذه بعض المقترحات التي رأيت المشاركة بها، وآمل لهذه المجلة المباركة أن تحقق مزيداً من التطور والنجاح وفق الأهداف التي وضعتها لتنفيذ رسالتها والله يحفظكم..

وصلت إلى مستوى متقدم في المبنى والمعنى

فضيلة الشيخ/ إبراهيم بن صالح الزغيبي
رئيس المحكمة العامة بمحافظة الزلفي المكلف

فإن ما وصلت إليه مجلة العدل منذ إنشائها حتى اليوم من عمرها المديد من مستوى راق ومتقدم في المبنى والمعنى أمر مشاهد. وكيف يستوي مُركبها على النقص وخلفها قمم في العلم والمعرفة والخبرة والتجربة مؤهلين بالسؤدد.

فما تكاد تجيل ناظرك في عدد من

قناة علم مؤصل وفقه متزن

فضيلة د. فهد بن محمد بن إبراهيم آل داود
المفتش القضائي بوزارة العدل

إن لهذه المجلة لمنزلة عالية في نفسي لما بيني وبينها منذ أول عدد صدر منها، فإن بيني وبينها الود والإكبار والإعجاب، لأنها قناة علم مؤصل وفقه متزن جمع بين أصالة المصدر ومواكبة المستجدات والنوازل باجتهاد منضبط، وهذا مما جعل هذه المجلة المباركة تعكس صورة مشرقة لجهود علمية وعملية لعلماء مجتهدين محققين وقضاة أفاضل نهلوا من كتاب الله جل وعلا وسنة نبيه محمد صلى الله عليه واله وسلم، وصقلت خبرتهم تجارب الممارسة في القضاء، فازداد بحثهم المنشور نوراً على نور، فأصبحت هذه المجلة أنفس المجلات الفقهية ومرجعاً موثوقاً للخبرات القضائية والبحوث العلمية الفقهية. فأثمرت تلك الغرسة المباركة فقهاً محققاً واجتهاداً مؤصلاً، فلله الحمد أولاً وآخراً على ما يسر وأنجح، ثم الشكر لكل من ساهم وبذل واجتهد فيها، ولأن علم القضاء الإسلامي بحور زاخرة وما كتب فيه إنما هو قطرة من بحر، ولأن قضاءنا المبارك يعيش ولله الحمد نهضة علمية وحضارية في كل ميادينه، مما تتعين الحاجة معه إلى بذل مزيد جهد فيه تجلية تلك العلوم ابتداء من جمع ودراسة وموازنة وتطبيق ماله تعلق مباشر بالقضاء ونوازله من القواعد الأصولية والفقهية والمقاصدية والضوابط الفقهية المنثورة في كتب إعلامنا الفضلاء وبيان فن فهم الوقائع المستجدة وتكييفها، وإلحاق الفروع بالأصول، كل ذلك وغيره يستلزم السير على خطة منهجية علمية ترتب ما يكتب ومن يستكتب من المشايخ الفضلاء من قضاة وأساتذة متخصصين وغيرهم، يواكب ذلك تخصيص قسم ثابت في المجلة لهذا الغرض أو إصدار كتاب شهري باسم «كتاب العدل»، راجياً أن ينال هذا الاقتراح الموافقة من صاحب المعالي وزير العدل الشيخ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الذي أسس هذه المجلة وقاد زمام نجاحها، فله جزيل الشكر، والشكر موصول لفضيلة رئيس التحرير الفقيه المتقن الدكتور علي بن راشد الدبيان رئيس التحرير وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

أعدادها إلا وجدت الطرح المميز، والبحوث الرصينة، والحوارات العلمية، واللقاءات الممتعة، مع تعدد وتنوع في المحتوى، وما يتوخاه كتابها وإدارة تحريرها مما يشوق قراءها لجني ثمارها؛ مع حداثة في المحجة، وضوح في الحجة، هذا مع ما انفردت به أعدادها عموماً من فرائد الفوائد في القضايا والأحكام والنوازل والأنظمة إلى غير ذلك مما يوافق خبره العيان؛ وهذا جعلها بحق مرجعاً مهماً للمختصين بالقضاء والفقه والأنظمة العدلية. ذات منزلة عالية في تخصصها، وقدر رفيع في مكانتها، فللقائمين عليها جميل الثناء، وجزيل الدعاء، والله أسأل أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

من مراجعي الأساسية

د. عبدالخالق شرف القدسي
أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بجامعة صنعاء

إني أعتبر مجلة «العدل» من مراجعي الأساسية في مسيرتي التعليمية، لأن من يكتبون ويستكتبون بها على مستوى من العلم والمعرفة والتجربة الطويلة في المجال العلمي والأكاديمي والقضائي والإداري، وبجهد هؤلاء العلماء الأفاضل والباحثون المتميزون صارت المجلة إضاءة متميزة ساهمت وتساهم بشكل فاعل في الإرتقاء بالوعي الفقهي، والقضائي، والثقافي والفكري لدى المهتمين، والباحثين وطلاب العلم، وهذا هو المأمول والمعهود من توجه المجلة الذي يمثل خير تمثيل توجه حكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة بوزارة العدل في خدمة الباحثين بالقضاء وطلاب العلم الشرعي أينما كانوا في مختلف أصقاع المعمورة من أقصى الشرق في الصين إلى أقصى الغرب في هيوستن تكساس، وقد تذكرت عند تصفحي لبعض أعدادها، أن أحد علماء لجنة الإفتاء في تكساس دعي إلى إلقاء محاضرة عن القضاء في الإسلام لطلاب إحدى الجامعات فلم يجد بعد توفيق الله تعالى إلا هذه المجلة مرجعاً أساسياً في محاضرته، ولا أنسى أني في عام مضى كلفت في إحدى الكليات الجامعية بتدريس مقرر القواعد الفقهية، وأثناء المحاضرة سألني أحد طلابي عن الفرق أو العلاقة بين الكليات الفقهية والضوابط الفقهية، فتذكرت بحثاً قرأته في المجلة للأستاذ الدكتور ناصر الميمان، فكلفت الطالب بالعودة إليه وإفادة زملائه من ذلك الجهد العلمي المتميز، وغير ذلك من المواقف في مقررات اقتصادية، كرهن الأسهم وأحكامه، أو اجتماعية كظاهرة تعنيس النساء في المجتمع الإسلامي - المشكلة والحل، أو حكم الشفاعة في الحدود، أو حكم العضل في الخلع، وغير ذلك من الموضوعات التي تعرضت لها المجلة، وأفاد منها طلاب العلم والباحثون، فهل بعد هذا من تميز!

أما ما نطمح إليه أكثر - والكمال لله وحده سبحانه والعصمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعصمة الله له.

فأرجو كغيري من محبي المجلة:

❖ ترجمة أبحاث المجلة إلى مختلف اللغات الحية في العالم، والتركيز أكثر على ما يتصل منها بالقضاء، وحقوق الإنسان - وخاصة (عهد حقوق الطفل في الإسلام) بعد أن صدر بالموافقة السامية عليه في ١٤٢٧/٨/٢٧هـ ونشر الترجمة بعد أن يشرح هذا العهد شرحاً وافياً وهادفاً من قبل المختصين أهل الفضل والعلم حتى يعرف العالم مدى اهتمام الإسلام بحقوق الإنسان وخاصة حق الطفل وغيره من الحقوق في الإسلام.

❖ اقتراح استطلاع آراء العلماء المعنيين وطلبة العلم والمفكرين يكون كل خمس سنوات على الأقل، لمواصلة التجديد والتطوير ومتابعة كل ما يستجد من نوازل طبية، واقتصادية، واجتماعية، ونحوها للحكم عليها.

ولدت ناضجة وأضحت راشدة

الأستاذ/ محمد بن عبدالعزيز المهيزع
مدير عام الإدارة العامة للمستشارين بوزارة العدل

فيسعدني أن أتقدم لكم بخالص التهنئة بهذه المناسبة العزيزة على قلوبنا جميعاً، فهذه المجلة العريقة عاصرناها منذ ولادتها، وقد ولدت ناضجة قفزت من مرحلة الطفولة إلى الرشد في زمن يسير بما حوته من أبحاث علمية قيمة ومفيدة وبما لاقته من استحسان وقبول لدى المختصين وأهل العلم داخل وخارج المملكة، وها هي تنهي عامها العاشر وقد أصبحت علامة بارزة ضمن المجلات العلمية في بلادنا الغالية، وقد أصبحت جزءاً من هذه الوزارة، ننتظرها بشوق لتطل علينا كل فصل، ثم تجاوزت حاجز اللغة لتصدر باللغة العالمية الإنجليزية، وهذا إنجاز كبير لهذه المجلة وللقائمين عليها لتزيد من انتشارها ولكي يطلع العالم على أبحاثها التي تنطلق من الشريعة الإسلامية الغراء، فهنيئاً لنا نحن منسوبي وزارة العدل بهذه المجلة، وللمختصين جميعاً، وإلى الأمام دائماً. وفقكم الله وجميع القائمين على هذه المجلة لكل خير، وجعل ما تقدمونه في موازين حسناتكم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

لا يستغني عنها منسوبو القضاء

الشيخ/ عبدالرحمن بن عبدالله الحوتان
مدير عام الإدارة العامة للمحاماة

يسرني أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي موظفي الإدارة العامة للمحاماة أن أرفع لفضيلتكم أجزل التهاني بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور العدد الأول من مجلة العدل. المجلة التي أثرت الباحثين والمهتمين المطلعين في مجال القضاء والفقه والأنظمة بما تقدمه من بحوث قيمة في ذلك.

ولا يخفى على أحد أن لمجلة العدل السبق واليد الطولى فيما تقوم به من عمل، لذلك تجد أنه لا غنى لأحد ممن ينتسبون للقضاء، سواء أكانوا قضاة أم مستشارين أم محامين عن اقتناء المجلة وذلك لما تحويه من بحوث قضائية وفقهية ونظامية تتعلق بمجالها المجال القضائي وما تبثه في كل عدد من أعدادها من التعاميم ومعلومات ذات العلاقة في ملحقها النافع الموسوم بـ (صدى العدل)، وهذا مما أسهم بشكل كبير في معالجة الكثير من المشكلات والصعوبات الناتجة عن العمل القضائي، وأرى أن إدارة تحرير المجلة لا تدخر جهداً في بذل كل ما من شأنه المساعدة في إيصال رسالة المجلة إلى المتلقي، ولا أدل على ذلك من إنشاء موقع للمجلة في الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية.

وإن كان هناك من إضافة فلو يتم تسليط الضوء على مناشط الوزارة أكثر مما هو موجود الآن، ليتسنى للكثير من المطلعين عليها من خارج الوزارة الاطلاع على مشاركات الوزارة ومناشطها.

وأخيراً أكرر التهنئة لفضيلتكم ولسعادة مدير التحرير ولجميع العاملين بإدارة التحرير على ما تحقق من إنجاز، وأسأل الله لكم مزيداً من النجاح والتألق والله يحفظكم.

يجد فيها المحامي وما يبتغيه

الأستاذ/ عبدالله بن صالح العقيل

مدير مركز التدريب المهني في الرس

مجلة العدل هذا الفوعاء العلمي والقضائي المتميز الذي تتنوع فيه الموضوعات الشرعية والقضائية حسب ما جاء في أهدافها المعلنة، فنجدها تقوم بتوثيق الأحكام القضائية، ودراسة الموضوعات الشرعية من أجل الرفع من مستوى الثقافة الشرعية لمن يرغب المعرفة، وتقوم بنشر الثقافة القضائية بين المختصين من القضاة والمحامين وغيرهم، كما تقوم بإثراء الحقل القضائي بالبحوث والدراسات العلمية المحكّمة، وتثري الساحة الثقافية بتراجم القضاة والمختصين في الشأن القضائي والشرعي من القدماء والمحدثين، وهي تقوم بتوجيه القضاة في كل المواقع بل ويجد فيها المحامي كل ما يبتغيه من أنظمة وقضايا فقهية متخصصة في كل المجالات.

أشكر جميع القائمين على المجلة وعلى رأسهم معالي وزير العدل رئيس هيئة الإشراف والمشرفين والقائمين على المجلة من رئيس التحرير ومدير التحرير وغيرهم، وأرجو لهم التوفيق في مساعيهم، وأهنئهم على هذا المستوى الرائع للمجلة حيث بدأت قوية رصينة واستمرت ولله الحمد على ما كانت عليه خلال السنوات العشر الماضية، وأود أن أطرح للجميع بعض المقترحات وأرغب تحقيقها في الأعداد القادمة:

١- عرض ودراسة فتاوى بعض القضاة من الأئمة السابقين في عصرنا الحاضر، التي توفر لدى بعض الباحثين والمحاكم وغيرها.

٢- دراسة المراسلات القضائية التي تمت بين بعض العلماء من القضاة وطلابهم مثال: مراسلات الشيخ عبدالرحمن بن سعدي مع فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ صالح الطاسان مع الشيخين عبدالله بن حميد وعبدالعزيز بن باز، أو المراسلات بين القضاة والحكّام وأمراء المناطق.

٣- التركيز على تراجم القضاة الذي غيّبهم الموت وتولوا القضاء لسنوات طويلة أو قصيرة.

٤- إبراز الأوقاف الموجودة في مدن المملكة والكتابة عنها وإحيائها من خلال الوثائق،

أقدم شكري وتقديري للجميع وأرجو لكم من الله التوفيق والعون.

توعوية تثقيفية

د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحسن

المدير العام للإدارة العامة للتطوير الإداري بوزارة العدل

مجلة العدل أكملت من عمرها عشر سنوات، إلا أن من يطلع عليها يحسب أن لها من العمر أكثر من ذلك. فهي متجددة مفيدة لكل مطلع عليها رغم تخصصها في المسائل القضائية، وهذا ما لمسته، فقد كنت أقرأ ما بها من أحكام وأشتاق إليها وأنا غير متخصص في علوم القضاء.

مجلة العدل لا تحتاج إلى شهادة مني، فقد أثبتت نفسها فطلبها من هو خارج الوطن قبل أن يطلبها من هو بداخله. إنه لفخر لوزارة العدل أن تصدر مثل هذا الإصدار الذي قل أن يصدر من جهة حكومية. فمن يطلع عليها أول مرة سيبحث عنها دائماً، فهي تحمل بين طياتها بحوثاً وقضايا لمعالجة نوازل العصر أعدها علماء ومختصون يستفيد منها من يعمل بسلك القضاء أو طالب العلم أو من يريد أن يتثقف قضائياً.

وهي بحق مرجع علمي محكم أدعو الله أن يعين من يقوم عليها.

أهنئ وزارة العدل على هذا الجهد، وأبارك لرئيس التحرير والقائمين على هذه المجلة هذا الجهد الرائع والإصدارات المتميزة، فكل عدد يعتبر متميزاً حقاً عن غيره سواء أكان مادة علمية أم إخراجاً.

هي العدل، لا تعدلْ إلى غير وِرْدها

إلى مجلتنا الحبيبة، المحفَّلة بكل ما كمل وجَمُل، إلى (العدل)، بارك الله جهود القائمين عليها:

د. محمد بن سعد الشقيران / كلية الملك فهد الأمنية

دنتْ ظبيةٌ أدْماءُ أزعجَها الظَّما ... إلى كَرَعٍ(١) دفْقٍ نُقاخٍ(٢) وبارِدِ
تُبغِّي ارتواءً في نهارٍ له صَلاً(٣) ... وجاحمةٌ(٤) تُمْلي عليها بـ(أن ردِي)
فما راعَها إلا أخو العزمِ مُوْرِياً(٥) ... بنبليه زندَ الموتِ حولَ الموارد
فأربأها(٦) عدْواً، وراشَ سهامَه ... وأوتارَه(٧) لُدْناً(٨). وثاقُ الأوابد(٩)
وأخفَى لها مِنْ بينِ رَضْمٍ(١٠) رَبِيئةً(١١) ... يُخاتِلُها، والموتُ بينهما قد
فأين تُوائلْ(١٢) يسبِق الموتُ خَطْوَها ... سريعاً، وأنَّى تُوْقفِ العدْوَ تُصْطَد
ألا أيها المخبوءُ تحتَ لسانِه ... دعِ القولَ في صَيد وقَنْص وفي دَد(١٣)
وأخبِرْ بما لاقيتَ صدقاً، فإننا ... ركِبنا إليك الصَّعْبَ من كل فَدْفد(١٤)
فقلت لهم: مَهْلاً، ذروني هُنيهة ... لأسكبَ شهداً يرتوي(١٥) كلُّ وارد
إذا طلب الوُرَّاد في القَفْر مَنهلاً ... وهاموا بأَخْرات(١٦) يموت بها الصَّدي(١٧)
ولم يسطعِ الخِرِّيتُ(١٨) في الخَرْتِ مسْلكاً ... وغُضِّنتِ(١٩) الأجفان من كل مُجْهَد
ولاحَ بأطرافِ القِفارِ سَرابُها ... وحارتْ ركاب القوم بين التردُّد
أتاهم غياث الظامئين مُحَفَّلاً ... بما ينقعُ الصَّدْيانَ، عذب وبارد
مجلةُ نور أُشْرِبتْ كلَّ مُحكَمٍ ... من العلم والتحصيل، قَيْدُ الشَّوارد
تعالتْ على كل المجلات؛ أنها(٢٠) ... سلاسلُ عِقْيانٍ تُصانُ وعَسْجَد
مجلة إشعاع، من الشرع غَرْفُها ... فمنبعُها ثَرٌّ وليس بنافد
هي (العدل)، لا تعدِلْ إلى غير وِرْدها ... فعيْبَتُها(٢١) حبلى بكل الفوائد
وزاحمْ عليها، واصطبر لزحامها ... فإن ازدحام الوِرد خير الشواهد

---

(١) الكرع: مورد الماء.
(٢) نقاخ: عذب.
(٣) الصلا: لهيب الشمس.
(٤) جاحمة: قائلة حارة جداً.
(٥) مورياً: قادحاً.
(٦) أربأها: حملها على شدة العدو حتى علا نَفسها.
(٧) أي: وشدَّ أوتارَه، نحو قول الشاعر: وزجَّجن الحواجب والعيونا، أي: كَحلن العيون.
(٨) لدناً: لينةً ناعمة طيِّعة في الثَّني.
(٩) الأوابد: الظباء الشاردة.
(١٠) الرضم: الحجارة الكبيرة.
(١١) ربيئة: شخصاً يختلها ليصطادها.
(١٢) توائل: تلتجيء.
(١٣) الدد: اللهو.
(١٤) الفدفد: الأرض المستوية الواسعة لا شيء بها.
(١٥) أي يرتوي منه،
(١٦) أخرات: جمع خرت، وهو المَجْهل.
(١٧) الصدي: الظمآن.
(١٨) الخرِّيت: الدليل.
(١٩) غضِّنت: غُمِّضت، ورُوِيت، كناية عن شدة الإعياء.
(٢٠) أي لأنها.
(٢١) العيبة: كيس يجعل فيه المتاع.